

وثيقة صادرة
عن
البنك الدولي

للاستعمال الرسمي حصراً.

رقم التقرير: PAD1949

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة مشروع

بشأن

مقترح منحة إضافية
ممن

الصندوق الاستئماني لقطاع غزة والضفة الغربية

بقيمة 5.0 مليون دولار أمريكي

مقدمة

إلى

منظمة التحرير الفلسطينية

(لصالح السلطة الفلسطينية)

لتمويل

مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل

السادس من تشرين الأول، 2016

الممارسات العالمية الخاصة بالتعليم
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على متلقيها لإتمام مهامهم الرسمية؛ وعليه فإنه لا يجوز الإفصاح عن محتواها دون تصريح من البنك الدولي يُفيد بذلك.

سعر العملة

سعر الصرف المعتمد بتاريخ

وحدة الصرف = شيقل إسرائيلي جديد

1 شيقل إسرائيلي جديد = 0.2556 دولار أمريكي

1 دولار أمريكي = 3.9122 شيقل إسرائيلي جديد

السنة المالية

بدءاً من الأول من كانون الثاني وحتى الحادي والثلاثين من كانون الأول

قائمة الاختصارات والمختصرات

Additional Financing	AF	التمويل الإضافي
World Bank Assistance Strategy for the West Bank and Gaza for FY 15-16	AS15-16	استراتيجية البنك الدولي لمساعدة قطاع غزة والضفة الغربية للسنة المالية 15-16
Bidding Document	BD	وثائق العطاء
Council of Higher Education	CHE	مجلس التعليم العالي
Central Treasury Account	CTA	حساب الخزينة المركزية
Designated Account	DA	حساب مخصص
Education to Work Transition Project	E2WTP	مشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل
Education Development Strategic Plan	EDSP	الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم
Education for Competitiveness initiative	E4C	مبادرة التعليم لتعزيز القدرة التنافسية
German Cooperation Agency – Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	GIZ	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
Government of Israel	GOI	الحكومة الإسرائيلية
Grievance Redress Service	GRS	خدمة رفع المظالم
Graduate Tracking System	GTS	نظام متابعة الخريجين
International Bank for Reconstruction and Development	IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
Information and Communication Technologies	ICT	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
International Labor Organization	ILB	منظمة العمل الدولية
International Development Association	IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
Key Performance Indicators	KPI	مؤشرات الأداء الأساسية

Labor Force Survey	LFS	مسح القوى العاملة
Monitoring and evaluation	M&E	الرصد والمتابعة والتقييم
Middle East and North Africa	MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
Ministry of Education and Higher Education	MoHHE	وزارة التربية والتعليم العالي
Ministry of Finance and Planning	MoFP	وزارة المالية والتخطيط
Memorandum of Understanding	MoU	مذكرة تفاهم
Mid-Term Review	MTR	مراجعة نصفية
National Development Plan	NDP	الخطة الوطنية للتنمية
New Israeli Shekels	NIS	شيقل إسرائيلي
Palestinian Authority	PA	السلطة الفلسطينية
Palestinian Central Bureau of Statistics	PCBS	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
Project Coordination Unit	PCU	وحدة تنسيق المشاريع
Project Development Objective	PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
Palestinian Liberation Organization	PLO	منظمة التحرير الفلسطينية
Quality Improvement Fund	QIF	صندوق تطوير الجودة
Request for Proposal	RFP	استدراج عروض
Statement of Expenditures	SOE	بيان النفقات
Tertiary Education Institution	TEI	مؤسسات التعليم العالي
Trust Fund	TF	الصندوق الاستئماني
Trust Fund for Gaza and West Bank	TFGWB	الصندوق الاستئماني لقطاع غزة والضفة الغربية
Terms of Reference	ToR	الشروط المرجعية
Technical-Vocational Education	TVE	التعليم التقني والمهني
Technical-Vocational Education and Training	TVET	التعليم والتدريب التقني والمهني
World Bank Group	WBG	مجموعة البنك الدولي
Work force Development	WFD	تطوير القوى العاملة

حافظ غانم	نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
مارينا ويس	المدير القطري:
أمت دار	قائم بأعمال مدير أول للممارسات العالمية:
صفاء الطيب الكوجلي	مدير الممارسات العالمية:

الضفة الغربية وقطاع غزة

مشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P158951)

فهرس المحتويات

1	أولاً. المقدمة
4	ثانياً. أرضية ومسوغات التمويل الإضافي بقيمة 5.0 مليون دولار.
14	ثالثاً. التغييرات المقترحة
19	رابعاً. الملخص التقييمي
27	خامساً. آلية البنك الدولي لرفع المظالم
28	الملحق الأول: إطار النتائج المُقَّحة
32	الملحق الثاني: تقديرات تكاليف المشروع المنقَّحة
34	الملحق الثالث: تحليل النتائج المُقَّحة
53	الملحق الرابع: منح صندوق تطوير الجودة حسب القطاع
55	الملحق الخامس: خارطة

ورقة بيانات التمويل الإضافي

الضفة الغربية وقطاع غزة

مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P158951)

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

GED05

المعلومات الأساسية الخاصة بالمشروع الأم				
مُعرف المُشروع الأم:	P129861	فئة التقييم البيئي للمشروع الأم:	يندرج المشروع ضمن الفئة (ج)؛ مما لا يستدعي تقيماً بيئياً	
الموعد الحالي لإغلاق المشروع:	الحادي والثلاثون من كانون الثاني 2018			
المعلومات الأساسية بشأن التمويل الإضافي				
التاريخ:	السادس من تشرين الأول 2016	فئة التمويل الإضافي (AUS):	تمويل إضافي ذي وتيرة متزايدة	
مُعرف المُشروع:	P158951	فئة التقييم البيئي للتمويل الإضافي المقترح:		
نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:	حافظ غانم	تاريخ المتوقع لدخول التمويل الإضافي لحيز التنفيذ:	الأول من شباط، 2017	
المدير القطري:	مارينا ويس	التاريخ المتوقع لإغلاق التمويل الإضافي:	الحادي والثلاثون، كانون الثاني 2022	
مدير أول للممارسات العالمية الخاصة بمجال التعليم:	آمت دار	رقم التقرير:	PAD1949	
مدير الممارسات العالمية:	صفاء الطيب الكوجلي			
رئيس فريق العمل:	جوان مرنو أولمديلا			
الجهة المُقترضة				
اسم الجهة:	جهة الاتصال:	المسمى الوظيفي:	هاتف:	البريد الإلكتروني:
وزارة التربية والتعليم العالي	أنور زكريا	الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي	0599258163	anwar.tarifi@yahoo.com
البيانات المتعلقة بتمويل المشروع الأم (الضفة الغربية وقطاع غزة) تمويل مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل بملايين الدولارات الأمريكية)				

التواريخ الهامة

المشروع:	قرض/ائتمان/ صندوق استثماني:	الحالة:	تاريخ الإقرار:	تاريخ التوقيع:	تاريخ دخول المشروع حيز التنفيذ:	التاريخ الأولي لانتهاؤ التمويل:	التاريخ المحدث لانتهاؤ التمويل:
P129861	TF-12221	ساري/ فعّال	الثاني من تموز 2012	الثاني من تموز 2012	الحادي والثلاثون من تموز 2012	الحادي والثلاثون من كانون الثاني 2018	الحادي والثلاثون من كانون الثاني 2018

المصروفات									
المشروع	قرض/ائتمان/ صندوق استئماني	الحالة	العملة	المصروفات المقدرة	المصروفات المنقحة	الملغاة	المدفوعات المصروفة	المدفوعات غير المصروفة	نسبة المدفوعات في المئة
P129861	TF-12221	فعال/ساري	دولار أمريكي	6.50	6.50	0.00	5.01	1.49	77.08
بيانات التمويل الإضافي الخاص بمشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P158951) (بملايين الدولارات الأمريكية)									
[] قرض [X] منحة [] منحة من المؤسسة الدولية للتنمية									
[] ائتمان [] ضمان [] غير ذلك									
الكلفة الإجمالية للمشروع: 5.00 القيمة الإجمالية للتمويل: 0.00									
الفجوة التمويلية: 0.00									
مصدر التمويل - تمويل إضافي					قيمة التمويل				
الجهة المقترضة					0.00				
تمويل خاص					5.00				
الإجمالي					5.00				
إبطال سريان إحدى السياسات									
هل يخرج المشروع عن بوثقة استراتيجية المساعدة القطرية في المحتوى أو في أي بعد آخر ذي أثر؟									
لا									
التوضيح									
هل يتطلب المشروع أي تنازلات عن أي سياسة من سياسات البنك الدولي؟									
لا									
التوضيح									
بنيّة الفريق									
طاقم البنك الدولي									
الاسم	الدور	المسمى	مجال الاختصاص	الوحدة					
جوان مرنو أولمديلا	رئيس الفريق (إدارياً)	خبير أول في مجال التعليم	مجال التعليم	GED05					
لينا فتح الله رجوب	خبير في مجال المشتريات (مسؤول إداري)	مختص كبير في مجال التوريد	مجال التوريد	GGO05					
ريهام حسين	خبير إدارة مالية	خبير إدارة مالية	الإدارة المالية	GGO23					

GED05	مساعد أول للبرنامج	مساعد أول للبرنامج	عضو في الفريق	إيما بوليت إترى
GED05	العمليات	مسؤول العمليات	عضو في الفريق	كارين بيزاني
WFALA	الشؤون المالية	موظف مالي	عضو في الفريق	أدريانيرينا ميشيل أريك رانجيفا
GSU05	التممية الاجتماعية	خبير في مضمار التتممية الاجتماعية	خبير في مجال السياسات الوقائية	ماريانا ت. فيليسيو
LEGAM	الاستشارات القانونية	مستشار أول	مستشار قانوني	مي وانغ
OPSPF		السياسات الوقائية البيئية	مستشار السياسات الوقائية	نيينا تشي
MNC04	مسؤول البرنامج	مسؤول البرنامج	عضو في الفريق	سميرة أحمد حليس
MNCGZ	مساعد للبرنامج	مساعد للبرنامج	عضو في الفريق	سهى رباح
GEN05	المجال البيئي	خبير أول في المجال البيئي	خبير بيئي	تراسي هارت

المواقع

ملاحظات	الفعلي	المخطط	الموقع	التقسيم الإداري الأول	السياق القطري
			رام الله		

البيانات المؤسسية

المشروع الأم - الضفة الغربية وغزة: الانتقال من غرف إلى سوق العمل (P129861)

مجال الممارسات (الرئيسية)

التعليم

مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P158951)

مجال الممارسات (الرئيسية)

التعليم

الاستشاريون (سيتم الإفصاح عن الاستشاريين في الملخص التشغيلي الشهري)

هل من حاجة لاستخدام استشاريين؟ ما من حاجة للاستشاريين

أولاً. المقدمة

1. صيغت هذه الوثيقة بغية الحصول على موافقة مجلس الإدارة لتقديم منحة إضافية بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي لتمويل مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P129861) المقام في الضفة الغربية وقطاع غزة بتمويل من الصندوق الاستئماني لقطاع غزة والضفة الغربية بقيمة ستة ونصف مليون دولار أمريكي.

2. حيث سينصب تركيز مقترح التمويل الإضافي لتمويل التكاليف المرتبطة بتحقيق استدامة إنجازات المشروع وتوسعة المبادرات الناجحة التي أثمر عنها المشروع بحيث تدنو بشريحة أوسع من الشباب من احتياجات سوق العمل، ويقصد بالشباب من تخرجوا في البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي التي جرى إصلاحها. كما سيبيح التمويل الإضافي تعزيز وترسيخ ثقافة الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي وشركات القطاع الخاص لخلق المزيد من الانسجام ما بين البرامج الدراسية وشريحة متنوعة من قطاعات سوق العمل الفلسطيني.

السياق القطري والقطاعي

3. إن ما يحرزه الاقتصاد الفلسطيني من نمو لا يكف للنهوض بمستويات المعيشة وخفض معدلات البطالة المرتفعة. لا بل قد شهد نمو الاقتصاد الفلسطيني تباطؤ حاد، حيث انخفض من ثمانية في المئة خلال الفترة الممتدة بين 2007 -2011 إلى ثلاثة في المئة خلال 2012 وحتى 2015، ولقد كبل هذا التراجع الكبير قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل لأعداد الشبان والشابات المتزايدة. في المقابل، وتحديدًا في الفترة الممتدة من 2008 وحتى 2010 تمكنت الجهود الرامية للإصلاح وما تبعها من نمو اقتصادي بخفض العجز المالي الإجمالي من 25 في المئة من إجمالي الناتج المحلي إلى 13 في المئة. ولكن وبالرغم من كل هذه الجهود الرامية لضبط الأوضاع المالية العامة، ما زالت نسبة العجز إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي تتأرجح ما بين عشرة إلى ثلاثة عشر في المئة منذ عام 2010 تحت وطأة فاتورة الرواتب والأداء الهش للإيرادات. لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني مطولاً من الكثير من القيود وانعدام الاستقرار السياسي التي لم تنفك عن عرقلة نشاط القطاع الخاص.¹ ناهيك عما أسفر عنه انخفاض نسبة تمويل المانحين من الناتج المحلي الإجمالي من 32 في المئة في 2008 إلى 6 في المئة في عام 2015 في ظل الضعف الاقتصادي الراهن. أضف إلى ذلك الشرخ الحاصل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما نتج عنه من إطار تنظيمي مزدوج، وما لكل ذلك من أثر سلبي على النشاط الاقتصادي والقاعدة الضريبية أيضاً.

4. وما أن حلّ عام 2015 حتى أفاق الاقتصاد الفلسطيني من التراجع الذي رافقه حتى عام 2014، ولكن هذا النمو لا يكاد يكون كفافاً للنمو السكاني المطرد. ففي عام 2014 دفعت الحرب على غزة بالاقتصاد الفلسطيني إلى حالة من التقهقر لما كان لها من أثر مدمر على النشاط الاقتصادي في غزة والظروف المعيشية لأهالي القطاع. حيث حقق النمو الاقتصادي نسبة منخفضة جداً لم تتعدى 6.8 في غزة في عام 2015 نتيجة ثلة من المحركات الأساسية ألا وهي حركة إعادة الإعمار، وقطاعي تجارة الجملة والتجزئة. ومع ذلك فإن هذه النسبة تشكل أمارة مباشرة بخروج قطاع غزة من حيز التراجع الاقتصادي إلى النمو؛ وعليه وفي ظل حركة إعادة الإعمار والانتقال الجاثم ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يتوقع أن يعود النمو الاقتصادي لما كان عليه قبل الحرب قبيل عام 2018. وكان قد انحصر النمو الاقتصادي الفلسطيني بـ3.5 جراًء التباطؤ الاقتصادي في الضفة الغربية الذي سجّل 5.3 في المئة في عام 2014 ليهبط عقب ذلك هبوطاً مدوياً لـ2.5 في المئة في عام 2015 في ظل الانخفاض الكبير في المساعدات الخارجية ومع تزامن ذلك مع ضيق السيولة نتيجة قرار السلطات الإسرائيلية بحجز مستحقات

¹ أما الحكومة الإسرائيلية فتبرر هذه القيود بذريعة حفظ وصون أمن الإسرائيليين.

السلطة من الضرائب خلال الشهور الأربعة الأولى من 2015. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي في الضفة والقطاع والذي يقدر بـ3 في المئة جعل مما يحققه الاقتصاد من نمو غير كافياً لزيادة دخل الفرد.

5. **وما زال الأفق الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة مبهم إلى حد كبير.** فإذا ما افترضنا بقاء القيود الحالية وموجة العنف على حالها دون تصعيد، فمن الممكن التكهن بأن يزيد النمو الاقتصادي الفلسطيني عن 3.5 في المئة على الأمد المتوسط.² إلا أن هذا النمو المتناقل، إذا صح التعبير، سيسفر عن ركود في دخل الفرد الحقيقي وزيادة في معدلات البطالة. ومن البادي، بأن مخاطر الخسائر مازالت في حيز التأثير؛ نظراً لتأخر عملية إعادة الإعمار والإصلاح في غزة عمماً كان مرتقباً ومتوقعاً، ناهيك عن التسارع الاقتصادي الطفيف الذي شهدته الأشهر الأخيرة، فما زال احتمال وقوع انتكاسات أخرى يلوح في الأفق. ثانياً، إذا استمرت حالة التوتر في التصاعد في الضفة الغربية فغالباً ما ستكون عواقبها أكثر جسامة مما هو متوقع. كل ذلك سيزيد من المخاطر المتعلقة بالأمن، لا بل قد يُضعف ثقة العملاء والمستثمرين مما سيترك وقعاً سلبياً على النشاط الاقتصادي عامةً.

6. **ما يزال رُبع القوى العاملة الفلسطينية قابع تحت نير البطالة.** عقب بلوغ البطالة 47 في المئة إبان حرب 2014 على غزة، انخفض معدل البطالة لـ38 في المئة مع حلول نهاية عام 2015 إثر الشروع في عملية إعادة الإعمار، حيث باشرت الشركات الخاصة بإعادة بناء قدراتها. علماً أن معدل البطالة في قطاع غزة أعلى بضعفين مما هو عليه في الضفة الغربية. وتشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بأن البطالة قد ضربت أطناًها في صفوف الشباب الفلسطيني في عام 2015، وخاصة في غزة حيث أمسى نصف من تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والتاسعة والعشرين عاطلين عن العمل.

7. **تشوب المشاركة في سوق العمل الفلسطيني تباين صارخ على مستوى النوع الاجتماعي، مما يشير للعوائق الإضافية التي تجابهها المرأة الفلسطينية للدخول إلى سوق العمل في مناخ متفاقم الصعوبة.** حيث اتسعت الفجوة بين نسبة الذكور للإناث، ممن بلغن سن العمل، في سوق العمل خلال العقد الأخير لتصل 54 في المئة في عام 2015. ولكن تزداد احتمالية انخراط النساء والشابات والأكثر سنناً في سوق العمل كلما ازدادت سنون تعليمهن أو مؤهلاتهن التعليمية، إلا أن نسبة النساء العاملات ما زالت في محيط 19 في المئة لتصل إلى 40 في المئة بين النساء الأكبر سنناً. وعلاوة على القيود المفروضة على القوى العاملة الفلسطينية والتمييز الاجتماعي الذي تواجهه النساء على الأخص عند إقدامهن للعمل خارج المنزل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نجد مكبات إضافية على حركتهن وسلامتهن مما يزيد مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل صعوبة (البنك الدولي، 2011،³ والبنك الدولي 2010.⁴

8. **لقد ترك الصراع وما يرافقه من قيود مفروضة أثراً بالغاً على سوق العمل الفلسطيني نتج عنه تناقل في الطلب على اليد العاملة ونمو غير كافٍ في فرص التوظيف خلال العقد الأخير؛ مما حال دون استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.** حيث طفت الانكماشات الاقتصادية الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني مباشرة عقب الانتفاضة الثانية، والتي بلغت أوجها في أعقاب نشوء حكومة حماس في غزة والحروب الثلاث في 2008 و2012 و2014 على القطاع. علماً بأن القوى العاملة قد نمت بمعدل 6.3 في المئة ما بين عامي 2002 و2003

² قامت المؤسسة الدولية للتنمية بالخروج بالتوقعات الخاصة بالنتائج المحلي الإجمالي.

³ البنك الدولي، 2011. "مُجابهة الصراع" "الفقر واللاإقصاء في الضفة الغربية وقطاع غزة" العاصمة واشنطن: مجموعة البنك الدولي. متوفر على:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2774>

⁴ البنك الدولي، 2010. الضفة الغربية وقطاع غزة - حواجز وعراقيل: البحث عن الرزق - والأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي للانكماش الاقتصادي. واشنطن العاصمة: البنك

الدولي متوفر على: [http://documents.worldbank.org/curated/en/2010/01/12643826/west-bank-gaza-checkpoints-barriers-searching-](http://documents.worldbank.org/curated/en/2010/01/12643826/west-bank-gaza-checkpoints-barriers-searching-livelihoods)

[livelihoods](http://documents.worldbank.org/curated/en/2010/01/12643826/west-bank-gaza-checkpoints-barriers-searching-livelihoods)

واستمرت في النمو في السنوات اللاحقة وأن كانت بوتيرة أبطأ. ولكن لم يرافق هذا النمو نمو كاف في فرص العمل. حيث بلغ معدل الاستثمار الخاص 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي طوال السبع سنين المنصرمة، في حين بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر واحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي، 2015). كذلك تراجع عدد الفلسطينيين ممن يعملون في إسرائيل، وفي المقابل نما التوظيف في القطاع الخاص بنسبة خمسة في المئة فقط سنوياً في ظل غياب الاستثمارات الخاصة والقيود المفروضة على الحركة والوصول والحصول على ما يلزم لتحقيق الاستثمار (المؤسسة الدولية للتنمية).

9. ولم يخرج نشاط القطاع الخاص المتراجع عن القطاعات الفرعية ذات الإنتاجية المنخفضة، وما يرافق ذلك من ضعف في نمو فرص العمل في ظل مناخ استثماري عسير كهذا. أما قطاع التصنيع الذي يُنظر له على أنه دافع أساسي في عجلة النمو وخلق فرص العمل، فقد دخل في حالة من الركود منذ عام 1994، حيث تدنت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26 في المئة في العقد المنصرم. وفي ذات الوقت، لم تحقق القطاعات التي تتطوي على قيمة مضافة كبيرة مثل قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وقطاع السياحة أي نمو كافٍ للتعويض عن التراجع في عدد الوظائف التي يوفرها قطاع التصنيع. لا بل وأن غالبية الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص تنحصر في تجارة التجزئة والخدمات غير التجارية، بعبارة أخرى فإن جودة ونوعية الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص هي الأخرى دون المستوى المطلوب (البنك الدولي 2015). لذلك يمكننا القول إزاء هذه المعطيات بأن القطاع الخاص الفلسطيني يمر بمناخ اقتصادي صعب، ولعل أكثر ما يدل على ذلك احتلال الاقتصاد الفلسطيني المرتبة رقم 129 من بين 189 اقتصاد حول العالم وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال لعام 2016. وما زالت المشاريع الرسمية صغيرة من حيث الحجم، حيث لم تشكل نسبة المنشآت التي تُشغل ما يربو على 100 عامل أكثر من واحد في المئة في عام 2013، أضف لذلك مستوى التوظيف غير الرسمي الذي يستوعب 140,000 عامل (مسح البنك الدولي للمشاريع، البنك الدولي 2015).

10. لذلك فإن تسليح القوى العاملة بالمهارات اللازمة للعمل يجسد مفتاحاً أساسياً وتحدياً رئيساً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من الاستثمارات في مجالي التعليم والتدريب، ولكن ما زال هناك تنافر ما بين المهارات المُرفدة إلى سوق العمل والمهارات المطلوبة في الأخير. وفي هذا السياق، توصل تقرير البنك الدولي، الخاص بمبادرة النهج القائم على النظم للنهوض بنتائج التعليم لعام 2013 بشأن تنمية القوى العاملة، للتوصيات التالية فيما يتعلق بالمناحي الرئيسية للنتائج المرجوة من التعليم، والتي يمكن صياغتها في التالي:

- أ. تشهد كل من الضفة الغربية وغزة مضاعفة لأعداد الطلبة كل خمسة عشر سنة، وبالرغم من اقتران هذا التزايد بتزايد آخر على صعيد المؤهلات التعليمية للقوى العاملة في هذا الحقل، إلا أن إنجاز الطلبة ما زال منخفضاً إذا ما قُورن بأقرانهم في مناطق أخرى.
- ب. كذلك فإن معدل مشاركة القوى العاملة في سوق العمل لا يتعدى 43 في المئة ويمكن عزو ذلك بشكل رئيس لتدني مشاركة المرأة وتفشي البطالة خاصة في صفوف النساء اللاتي لديهنّ مهارات متقدمة، وتشكل هذه الشريحة 36 في المئة من النساء المتعلّقات.
- ت. ثالثاً، مازالت ثلاث من الفئات المندرجة في تقييم تنمية القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة (ألا وهي الإطار الاستراتيجي، والرقابة على النظام، وتقديم الخدمات) تُصنّف على أنها في مرحلة النشوء وفقاً لمقياس اقتصادي رباعي يتراوح ما بين مرحلة الكمون مروراً بالنشوء والرسوخ وصولاً للتقدم.

11. وفقاً للمسح المشترك الذي أجرته منظمة العمل الدولية وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني المعنون بانتقال الشباب من الدراسة إلى العمل فإن معدل البطالة في أوساط الشباب أعلى بمرّة ونصف من فئة الشباب الذين لا يملكون شهادة أكاديمية، حيث تصل نسبة البطالة في أوساط الفئة الأولى 47 في حين تسجل الفئة الثانية 31 في المئة. وإذا ما أشار ذلك إلى شيء فإنه يشير إلى أن سوق العمل ليس من التطلب ما يشكل دافعاً لمن يستثمرون بإكمال تعليمهم؛ ليقفوا في نهاية المطاف في طابور الأيدي العاملة للحصول على

شيء من الوظائف القليلة المتاحة. لا بل أن البطالة طويلة الأمد والتي يُشار بها لمن يبحثون عن عمل لفترة سنة أو أكثر، فإنها تؤثر على نصف العاطلين عن العمل من الشباب. ويجب التأكيد بأن استمرار ارتفاع معدل البطالة قد يسفر عن عواقب وخيمة على المدى البعيد مثل زيادة معدل البطالة في المستقبل وازدياد الوظائف غير المستقرة لا بل قد يؤول ذلك لكساد في نمو الدخل. كل ذلك يجعل من الاستثمار العام في التعليم العالي في الضفة الغربية ضرورة لا مناص منها، ولكن يجب لهذه الاستثمارات أن تُبنى على ثلاث إجراءات متناسقة أولها يتمثل بالخروج بصيغ جديدة للتعاون فيما بين القطاعين العام والخاص لتحديد الفجوة المطلوب جسرهما في سوق العمل لردمها بكفاءة ومنهجية؛ ثانياً ينبغي اتسام التنفيذ بالمرونة بحيث يُفتح المجال للتدريب بهدف شحذ المهارات المطلوبة، مما قد يكون كافياً لجسر الفجوات الموجودة في سوق العمل؛ أما ثالثاً وأخيراً، فينبغي إيجاد أدوات تمويلية تكملية مبتكرة لتخفيف المخاطر التي قد تعيق نمو الاستثمار الخاص اللازم لدفع عجلة نمو الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل.

ثانياً. أرضية ومسوغات التمويل الإضافي بقيمة 5.0 مليون دولار.

نبذة عن المشروع ووتيرة تقدمه حتى الآن

12. يتجسد الهدف الإنمائي للمشروع بتحسين انتقال الشباب الفلسطينيين المتحقين بمؤسسات التعليم العالي إلى سوق العمل أولاً من خلال تدعيم الشراكات فيما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف لضمان أن البرامج التعليمية أكثر انسجاماً مع احتياجات سوق العمل، ثانياً عبر النهوض بقدرة وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي لجمع وتحليل البيانات عبر نظام متابعة الخريجين ونشرها بهدف رصد ومتابعة نتائج البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتوظيفها في بلورة وتنفيذ السياسات التعليمية.

13. يُموّل المشروع الأم بواسطة تمويل خاص من خلال الصندوق الاستثماري لقطاع غزة والضفة الغربية بـ 6.5 مليون دولار أمريكي على أن يُنفذ خلال خمس سنين. علماً بأن المشروع أُبرم في الثاني من تموز 2012 ودخل حيز التنفيذ في الحادي والثلاثين من الشهر ذاته. ويرتقب أن يُغلق المشروع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 2018 حسب التاريخ الحالي لإغلاق المشروع. أما على أرض الواقع فصُرف ما مقداره 4.3 من قيمة التمويل المخصصة للمشروع أي 77 في المئة من التمويل المقدم من خلال الصندوق الاستثماري لقطاع غزة والضفة الغربية، وشكّلت الالتزامات ما يقارب 93 في المئة من قيمة المنحة حتى الآن. ولا يشوب المشروع أي قضايا ائتمانية عالقة، لا بل أن أداء الإدارة المالية ومشتريات المشروع يُصنف بأنه مرضٍ. كما جرى تسليم التدقيقات المالية في أوانها وقام المدققون بإصدار تقاريرهم دون تحفظات. وغالباً لن يتطلب التمويل الإضافي تفعيل سياسات وقائية جديدة أو تغيير على فئة السياسات البيئية الحالية للمشروع.

14. يتسم التقدم الذي يحرزه تنفيذ المشروع حتى الآن بالمرضي. بعبارة أخرى فإن المشروع يلقى نجاحاً في تيسير إصلاح العديد من البرامج التعليمية سواء في الجامعات أو الكليات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتدعم التعليقات والآراء الإيجابية التي يدلي بها الموظفون، والأكاديميون، والطلبة نجاعة أثر المشروع على الانتقال من الدراسة إلى العمل، فضلاً عن البيانات الأولية المتوفرة في هذا الخصوص. يكمن سر نجاح المشروع بالاستغلال الأمثل لما تنطوي عليه الشراكات فيما بين الجامعات والكليات من جهة وشركات القطاع الخاص من جهة أخرى، ودور الأخيرة في مراجعة المناهج وإصلاحها وتوفير تدريبات عملية وفرص تدريب على رأس العمل للطلاب والخريجين. وتجدر الإشارة إلى أنه شُرع باستخدام نظام متابعة الخريجين في مؤسسات التعليم العالي في كانون الثاني 2016 وأُكمل في حزيران 2016. كما وستتاح هذه البيانات للمرة الأولى مع حلول نهاية 2016.

15. مؤشر تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع: لقد حققت الدفعة الأولى من الخريجين المستفيدين من المشروع نسبة أفضل في الدخول إلى سوق العمل من أقرانهم في الدفعة السابقة ممن لم يشملهم المشروع. إن هذه الدفعة تشكل الفوج الأول من الخريجين المستفيدين من المشروع ممن قد أظهر الأخير تحسين انتقالهم إلى سوق العمل؛ مما يوفر دليلاً نحو تقدم المشروع نحو تحقيق هدفه الإنمائي المتمثل بخفض معدل البطالة في صفوف الخريجين. واحد وخمسون في المئة من الخريجين المستهدفين في مشاريع الدورة الأولى لصندوق تطوير الجودة تم توظيفهم أو وجدوا عمل حر لأنفسهم إثر تسع أشهر من تخرجهم في حزيران 2015. وإذا ما أشار هذا لشيء إنما يشير للتحسن الكبير في انتقال الشباب من غرف التدريب إلى سوق العمل، كما وأن نسبة البطالة في صفوفهم لا تتجاوز 49 وهي نسبة مقبولة إذا ما قُورنت بنسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ككل.⁵ يُوضح الجدول رقم 1 أدناه بأن ما كان لهذا التقدم أن يرى النور لولا الأثر الكبير للمشروع على خريجي الكليات ممن تراجعت نسبة البطالة في صفوفهم بمقدار 38 في المئة أي من 64 إلى 26 في المئة، فضلاً عن نسبة تراجع البطالة بين الخريجين المستهدفين في غزة بنسبة 11 في المئة. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى المعينات المتزايدة التي يجابهها القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن مخرجات المشروع هذه قد غدت ذات قيمة أكبر.

الجدول رقم 1: معدلات البطالة قبل وبعد التدخل

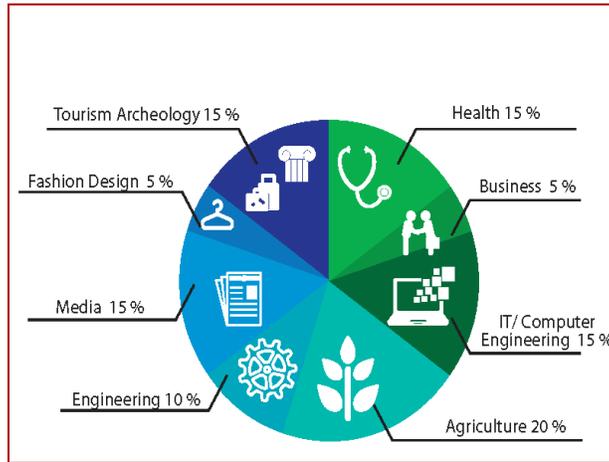
الدورة الأولى - الإحصائيات قبل وبعد التدخلات		
الإحصاءات بعد التدخل كما سُجّلت في حزيران 2016	قبل التدخل	
26%	64%	النسبة الإجمالية للبطالة في صفوف خريجي الكليات
58%	61%	النسبة الإجمالية في صفوف خريجي للجامعات
67%	78%	إجمالي نسبة البطالة في صفوف الخريجين في غزة
42%	42%	إجمالي نسبة البطالة في صفوف الخريجين في الضفة الغربية
49%	62%	الإجمالي

ملاحظة بلغ عدد الخريجين الذين شملهم المسح قبل القيام بالتدخل 1,001 خريج. في حين بلغ عددهم بعد القيام بالتدخل 248 وفقاً للبيانات المتوفرة في حزيران 2015. في حين لم تشمل النسبة ما بعد التدخل الـ358 خريج ممن تخرجوا في حزيران 2016، حيث ستم متابعتهم خلال التسعة أشهر التي ستلي تخرجهم في نيسان 2017.

⁵ إن الأرقام الواردة في هذا الجدول مستقاة من مؤسسات التعليم العالي كما وردت في تقاريرهم النصف سنوية. تشير نسبة 62 في المئة لمعد البطالة فيما بين الخريجين في مقابل بيانات الجامعات كل على حدة التي جمعت في بداية المشروع (أي السنة الدراسية 2014-2015) للخريجين ممن استُهدفت برامجهم التعليمية بموجب صندوق تطوير الجودة. أمّا فيما يتعلق بمن وجدوا أعمالهم الحرة فقد كان عددهم قليل لم يتجاوز خريجين من كلية.

16. مَوَّلَ صندوق تطوير الجودة إبرام 20 شراكة ما بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال، أُبرمت إحدى عشرة شراكة في الدورة الأولى وتسعة في الثانية، وشملت الشراكات نطاق واسع من المجالات، تمثيلاً لا حصرأ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأعمال، والهندسة، والصحة، وتصميم الأزياء، والانتاج الغذائي، والزراعة، والسياحة، إلخ. (لمزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالبرامج المشمولة يمكن مراجعة الملحق الرابع). ويضم هذا المكون 78 في المئة من التكلفة الإجمالية للمشروع، تسعون في المئة منها لصالح مؤسسات التعليم العالي من خلال مخطط منح تنافسي. حيث بلغ إجمالي المصروفات لهذا المكون وفقاً للبيانات المتوافرة في آذار 2016 60 في المئة، لتشكل الالتزامات 98 في المئة منها. شملت العشرون شراكة خمس وثلاثين برنامج دراسي لصالح ما يقرب 2,000 طالب شكلت الإناث 52 في المئة منهم. مَوَّلَ صندوق تطوير الجودة بالتعاون مع القطاع الخاص المشاريع الفرعية اللازمة لمباشرة تقييم سوق العمل، وتضمنت هذه المشاريع مراجعة وتجديد المناهج، توفير جولات دراسية دولية، بالإضافة لتطوير قدرات مؤسسات التعليم العالي بما في ذلك كادر الكليات وشركائهم، فضلاً عما اقتضته معظم الحالات من شراء معدات للمختبرات وتحديث للمرافق لكي تتناسب مع عقد تدريبات عملية، ويظهر الشكل رقم 1 القطاعات المنخرطة في المشروع.

الشكل رقم 1: القطاعات المندرجة في المشاريع المستهدفة بموجب صندوق تطوير الجودة.



الجدول رقم 2 التقدم المحرز على صعيد تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع				
فحوى الهدف الإنمائي للمشروع				
<p>يتجسد الهدف الإنمائي للمشروع بتيسير انتقال الشباب الفلسطينيين الملتحقين بمؤسسات التعليم التالي إلى سوق العمل أولاً من خلال تدعيم الشراكات فيما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف لضمان أن البرامج التعليمية أكثر انسجاماً مع احتياجات سوق العمل، أما ثانياً فعبير النهوض بقدرة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي لجمع وتحليل البيانات عبر نظام متابعة الخريجين ونشرها بهدف رصد ومتابعة نتائج البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتوظيفها في بلورة السياسات التعليمية وتنفيذها.</p>				
مؤشرات تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع				
المؤشر	خط الأساس	الحالة الراهنة	الهدف النهائي	الحالة الراهنة
معدل خريجي مؤسسات التعليم العالي المشاركة في المشروع.	62 في المئة خلال الدورة الأولى 67 في المئة خلال الدورة الثانية	49 في المئة من الخريجين المستهدفين في الدورة الأولى	انخفاض بنسبة 10 في المئة	49 في المئة من الخريجين المستهدفين في الدورة الأولى سيُشرع برصد ومتابعة مؤشر تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بالنسبة لهم باستخدام نظام متابعة الخريجين مع حلول نهاية عام 2016.
استخدام المعلومات التي يوفرها نظام متابعة الخريجين.	0	0	2.0 (ملاحظات على مستوى السياسات)	يدخل نظام متابعة الخريجين حيز التشغيل في حزيران لعام 2016. لذلك فما من ملاحظات على مستوى السياسات بعد.
استخدام بوابة متابعة الخريجين.	0	0	1,000 زيارة	يدخل نظام متابعة الخريجين حيز التشغيل في حزيران 2016.
إتاحة البعد العملي ضمن برامج التعليمية المعتمدة لدى مؤسسات التعليم العالي.	0	16	3	يجري تضمين ست عشر مشروع فرعي من العشرين على بعد عملي يحاكي سوق العمل، ويُتوقع بأن تسير البرامج الفرعية الأربع المتبقية على نفس الغرار مع بدء السنة

الدراسية المقبلة.				
عشر مشاريع فرعية من أصل أحد عشر مشروع مستهدف بموجب الدورة الأولى قيد التحديث والتحسين. كما وأن ثمان مشاريع فرعية من أصل تسعة مستهدفة بموجب الدورة الثانية قطعت مرحلة مراجعة المنهج المعتمد للبرامج الدراسية المستهدفة، لكي يتم الشروع في تنفيذها مع حلول الفصل الدراسي القادم.	5	16	0	برامج دراسية بتصميم مشترك من مؤسسات التعليم العالي المشاركة وجهات التوظيف. ⁶

⁶ افترض التصميم الأساس لصندوق تطوير الجودة في عام 2012 بأن كل مشروع فرعي سيستهدف برنامج أكاديمي على أن يُدمج في عملية الإصلاح المنصوص عليها في دليل صندوق تطوير الجودة (أي التدريب على رأس العمل، المهارات الناعمة، الزيارات الدراسية، بناء قدرات كوادر كليات مؤسسات التعليم العالي المشاركة). إلا أن بعض مؤسسات التعليم العالي اقترحت أكثر من برنامج أكاديمي واحد لا بل بعضهم مضى في منحى قائم على تداخل الحقول المعرفية إن صح التعبير وهو منحى لظالما أثبتت فعاليته. وعليه أثمرت الاتفاقيات العشرون التي أبرمت بموجب صندوق تطوير الجودة عن استهداف ما يصل لخمس وثلاثين برنامج أكاديمي، خمس وعشرون منها أعدت بالشراكة مع القطاع الخاص.

17. **لقد نجح المشروع بخلق منصة لتدريب آلاف الطلبة لاكتساب وتملك مهارات عملية وثيقة الصلة بسوق العمل الفلسطيني من خلال** تبني مؤسسات التعليم العالي لعقلية تعليمية جديدة تقدر المهارات العملية القادرة على حل مشاكل واقع سوق العمل على النقيض من البرامج السابقة التي كانت تتمحور حول النظريات وطرق تلقينها وحفظها. حيث غدت مؤسسات التعليم العالي تدرك ضرورة إيجاد علاقة وثيقة بين سوق العمل وتدريب الخريجين على المهارات العملية التي يحتاجون لزيادة احتمالية انخراطهم بسوق العمل. لذلك فإن كثير من المشاريع المقامة بموجب صندوق تطوير الجودة تصب تركيزها على المهارات الريادية وزيادة وعي الخريجين بأهمية المضي باحترافهم قدماً من خلال إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم. خاصة بأن لدى الخريجين الحافز للكفاح في سبيل الاعتماد على ذاتهم وخلق وظائفهم بأيديهم، الأمر الذي سوف سيعزز تنمية القطاع الخاص بحيث يتجاوز العقلية التي تجعل من اقتناص وظيفة سقفاً لها بدلا من خلقها. وفي هذا السياق، نجحت العديد من المشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إيجاد عملية موجهة وقابلة للرصد والمتابعة لاحتضان فكر أعمال ناجحة وقادرة على إطلاق أعمال جديدة في فضاء سوق العمل.

18. **تُجسد الشراكات المُبرمة ما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف عامل أساسي للتقدم الكبير الذي يحرزه مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل؛ لما لها من يد في جعل برامج مؤسسات التعليم العالي على اتسجام مع احتياجات سوق العمل.** لقد أحرزت المشاريع الفرعية المندرجة ضمن الدورة الأولى إصلاح، وتحديث المناهج واختبارها وتنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص. في حين بلغت المشاريع الفرعية المندرجة ضمن الدورة الثانية طُور متقدم في مرحلة التنفيذ. حيث استفادت من الدروس المستفادة من تجربة المشاريع الفرعية التي نُفذت في الدورة الأولى عبر ورش العمل التي نظمتها وحدة تنسيق المشاريع. وفي كل الأحوال، استفادت الأطراف المشاركة من الممارسات العالمية الجيدة من خلال الزيارات الدراسية، حيث جرى التعرف على مناهج وطرق تعليمية جديدة. حيث أن نتائج مؤشر قياس النتائج المتوسطة كما يوضح الجدول رقم 2 تخطت ما رُسم لها من غايات، حيث كان من المفترض تصميم خمس برامج دراسية بالاشتراك ما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف، إلا أن العدد المنجز تخطى ذلك لثلاث أضعافه حيث استهدفت المشاريع الفرعية ستة عشر مشروعا/منحة حتى الآن (ليصل بذلك إجمالي البرامج الدراسية خمسة وعشرين في حال اكتمالها).

19. **يشهد عدد الشركاء الراغبين في الانضمام للبرامج الفرعية من القطاع الخاص تزايداً مُبشراً.** لقد أخذ عدد شركاء المشروع من القطاع الخاص أي من وقعوا مذكرات تفاهم مع مؤسسات التعليم العالي بموجب الكثير من المشاريع الفرعية بالتزايد. وإذا ما جسد هذا شيئاً إنما يجسد مؤشراً لنجاح نموذج ونهج الشراكة الذي يقوم عليه البرنامج. فما أن حلَّ منتصف عام 2016 حتى ألزم ثمانون شريك من القطاع الخاص أنفسهم بالتعاون، ومن جملتهم شركات خاصة ومنظمات/اتحادات/نقابات التي تقوم على عضوية مجموعة من الشركات، بالإضافة لجهات التوظيف العامة بالإضافة لاتحادات أصحاب العمل ومؤسسات المُوظفين التي تتطوي على دمج عدد أكبر من شركات القطاع الخاص باختلاف أحجامها. بالإضافة لاثنتي عشر شراكة مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى ضمن المنطقة وبعضها يتخطى حدود المنطقة. إن هذا الإجراء الرامي لإشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية يستحق تسليط الضوء عليه ورصده ومتابعته حتى وإن لم يشر إطار النتائج إليه بوضوح.

20. **لقد بدأ نطاق وعمق الشراكات يتخطى الاختصاص إلى أبعاد استراتيجية.** هناك دلائل جلية في المشاريع الفرعية المختارة بأن الشركات المتخصصة لتنفيذ المشاريع المقامة بموجب صندوق تطوير الجودة لتغدو شراكات طويلة الأمد وأكثر استدامة حتى إثر إنهاء المشاريع الفرعية.⁷ وغالباً ما تسير وستسير الأمور على هذا النحو إذا ما حدد الشركاء قواسم اهتماماتهم خلال التعاون؛ مما سيكشف عن اهتمامات أخرى

⁷ فمن الأصل هناك بعض الشركات الخاصة شريكة لبعض مؤسسات التعليم العالي حتى قبيل المشاركة في المشروع، إلا أن الأخير أسهم في تنظيم هيكلية هذه الشراكات وشكل حافز للمزيد من الشركاء للانضمام لركب المشروع. ويمكن أخذ مشروع السياحة الريفية في جامعة بيرزيت والصناعات الغذائية في جامعة النجاح كمثالين على ما سبق. ثانياً قد أبرمت بعض شركات القطاع الخاص مذكرات تفاهم ذات سقف زمني يتعدى دورة حياة المشروع ككل، خذ على ذلك ما قامت به جامعة فلسطين التقنية -خضوري. ثالثاً

ونقاط انطلاق لمشاريع جديدة، أو أن تطور أسس التعاون بطريقة تحول دون فض التعاون مع تحسين البرامج المستهدفة في المشاريع الفرعية الممولة من خلال صندوق تطوير الجودة.

21. تضم كافة المشاريع التعليمية الممولة بموجب صندوق تطوير الجودة فرص تدريب على رأس العمل بصورة منظمة وقابلة للرصد والمتابعة مع الشركاء من القطاع الخاص. طُبّق نهج التدريب على رأس العمل في ست عشر مشروع من المشاريع الفرعية على أن تسير الأربع المتبقية على ذات المنوال مع حلول الفصل الأول للسنة الدراسية 2016 (للمزيد راجع مؤشر النتائج المتوسطة ذي الصلة). كما وقامت إحدى عشرة مؤسسة تعليم عالي باستحداث محاور تدريبية حول المهارات الشخصية والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل ضمن برامجها التعليمية. في حين غدت كافة البرامج المستهدفة بموجب المشاريع الفرعية أكثر ملامسة لاحتياجات وواقع سوق العمل نتيجة لإشراك شركاء من القطاع الصناعي في اثني عشر مشروع فرعي حتى اللحظة من خلال تقديم الإرشاد لمشاريع التخرج أو إِمَاجهم في التعليم والأنشطة المخبرية، ليثمر كل ذلك عن تحسين وتوثيق الجسر الرابط ما بين عجلة التعليم وسوق العمل.

22. كما وقد حقق مشروع تحقيق الانتقال التعليم إلى سوق العمل نتائج مهمة تتخطى نطاق المشاريع الفرعية كلاً على حدى كان قد أُشير إليها خلال المراجعة النصفية التي جرت في كانون الأول، 2015. إن هذه النتائج الإضافية لا تُدلل على النجاح الكبير الذي حققه المشروع فحسب، وإنما تتعدى ذلك لما هو أهم ألا وهو احتمالية استدامة المشروع لما بعد التمويل الإضافي. وتتجسد هذه المخرجات بالتالي:

أ. نشوء شركات استراتيجية: هناك دلائل جلية إلى أن الشركات المتخصصة المبرمة ضمن إطار تنفيذ المشاريع الفرعية لتنفيذ بموجب صندوق تطوير الجودة ستنمو لتغدو شركات طويلة الأمد وأكثر استدامة حتى إثر إنهاء المشاريع الفرعية. كما وقد أبدى الشركاء في اثني عشر مشروعاً فرعياً التزاماً راسخاً بتعاون طويل الأمد من خلال تشكيل لجان استشارية، والقيام باستثمارات خاصة في مرافق وأنشطة مؤسسات التعليم العالي، والانخراط في العملية التعليمية وصياغة الأطر المفاهيمية لمشاريع مستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع الفرعية الوارد أنفاً سيزداد مع إحراز المزيد من التقدم في المشاريع الفرعية المندرجة في الدورة الثانية.

ب. التعاون بين الجامعات: لقد نجحت مبادرات صندوق تطوير الجودة بتيسير الحوار ومشاركة الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي من خلال تنظيم ورشات عمل وطنية ومجمعات تضم كافة الشركاء، مما قد يثمر عن خلق روابط للتأزر بين هذه الجهات وزيادة كفاءة عملياتها. فعلى سبيل المثال، لقد أثمر ذلك عن تأسيس مجلس استشاري للتعليم الزراعي في غزة يضم كافة مؤسسات التعليم العالي العاملة في مجال التدريب الزراعي بالإضافة للأطراف المعنية الرئيسة في هذا المضمرة. أضف لذلك تُشكّل توجه مشابه في مجال المحاسبة وإن كان ذي طابع أقل رسمية؛

أدرك بعض الشركاء من القطاع الخاص ما تنطوي عليه الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي من فائدة من خلال مساعدتهم في حل بعض القضايا التقنية، مما يجعل الشراكة مربحة لكلا الطرفين. يُمكن رؤية يمكن ملاحظة ذلك بجلاء في مؤسسات التعليم العالي والمشاريع الفرعية في مضمرة الهندسة (خذ على سبيل المثال مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الغذائية في جامعة النجاح، وبرنامج الكيمياء التطبيقية في جامعة بوليتكنيك فلسطين في مجال تصنيع الأدوية، والبرنامج الزراعي في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية).

ت. تعميم الممارسات الجيدة: حيث انتشرت المنهجيات والممارسات الجيدة في ثمان مشاريع فرعية لتشمل سياسات ومجالات أخرى ضمن مؤسسات التعليم العالي الشريكة.⁸ يُلاحظ هذا الأمر في الجزئية المتعلقة بمراجعة المناهج وتطوير المنهجيات بالإضافة للجزئيات المتعلقة بترتيبات بلورة شراكات ذات طابع رسمي مع القطاع المعني بالإضافة لاستحداث مساقات خاصة بالمهارات الشخصية الأساسية وما يلزم لضمان جهوزية الخريجين للدخول إلى سوق العمل، فضلاً عن توظيف أدوات إدارة التدريب على رأس العمل.

ث. بروز مقاربات قائمة على تداخل الحقول المعرفية لتوثيق صلة البرامج التعليمية المستهدفة مع سوق العمل: لقد شرعت سبعة مشاريع فرعية باتباع منهجيات قائمة على تداخل الحقول المعرفية لتطوير برامج تعليمية من شأنها تحسين صلة الأكاديميا بسوق العمل.⁹ وشملت هذه المشاريع دمج برامج السياحة والآثار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة لإدارة المشاريع مع التكنولوجيا الحيوية والكيمياء التطبيقية.

ج. إيجاد معايير وطنية أفضل: أنتجت أربعة مشاريع فرعية أدوات وبرامج لها أثر على فضاء التعليم والتدريب في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ كل حسب القطاع الذي تعمل به،¹⁰ وتتمثل هذه الأدوات بالتالي: أولاً، إدخال مساقات جديدة إلى المعايير المعتمدة في مجال التمريض وتطوير معايير وطنية جديدة لتطوير كليات التمريض؛ ثانياً؛ الاعتراف بالمناهج المراجعة بصفتها المناهج المعتمدة؛ أما ثالثاً فإعداد تصنيف جديد ومنقح للمهن والوظائف ضمن قطاع السياحة والفنادق؛ ورابعاً وأخيراً استحداث تدريب في مجال المحاسبة ينسجم مع معايير المحاسبة الدولية بالإضافة لتطوير أداة لإدارة التدريب على رأس العمل لبرامج التعليم العالي.

ح. ازدياد توجه مؤسسات التعليم العالي نحو تلبية حاجات سوق العمل ليتخطى التدريب العملي والتدريب على رأس العمل: حيث شهد تنفيذ المشاريع المقامة بموجب صندوق تطوير الجودة تنامي وعي مؤسسات التعليم العالي بضرورة تصميم مبادرات خاصة للترويج للتوظيف بغرض دعم انتقال الخريجين إلى سوق العمل. تمكنت تسع مشاريع فرعية على الأقل من استحداث مبادرات للترويج للتوظيف، وتنوعت هذه المبادرات ما بين التدريبات الريادية وأنشطة ذات علاقة بالتوظيف، وصولاً لحاضنات ومسابقات الأعمال بالإضافة للمبادرات الرامية لربط الطلاب بسوق خدمات الشبكة العنكبوتية. وتعد هذه المبادرات واعدة جداً خاصة في غزة.

23. دخل المكون الثاني للمشروع والمتمثل بنظام متابعة الخريجين حيز العمل في حزيران 2016. لتكون الضفة الغربية وقطاع غزة أول من يحظى بمنفعة عامة كهذه في منطقة الشرق الأوسط ككل. مر نظام متابعة الخريجين الاختبار الوطني خلال الأسبوع الأخير من حزيران 2016 بعد تم تفعيله في أربع وأربعين مؤسسة تعليم عالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في حين سيُتاح لأربعة عشر كلية عن طريق الخادم الخاص بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي جراء حاجتهم للبنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتشغيل النظام. يتسم الاختبار الوطني بكونه شامل وفاعل بحيث يتضمن تدقيقاً إضافياً لمؤسسات التعليم العالي التي تضم أكبر التجمعات الطلابية بغية ضمان قدرة النظام على تغطية أعداد كبيرة من المستخدمين وقتما استدعت الحاجة للجوء إليه. وإثر المرور بهذا الاختبار يتم استخدام النظام لكي يُشرع باستخدامه

⁸ كلية ابن سينا للعلوم الصحية، جامعة بوليتكنيك فلسطين-الدورة الأولى، جامعة فلسطين التقنية-خضوري، جامعة فلسطين الأهلية، جامعة النجاح الوطنية-FI، جامعة النجاح-

IT، وجامعة بوليتكنيك فلسطين والكلية الجامعية للعلوم التطبيقية-الدورة الثانية.

⁹ جامعة القدس، جامعة بوليتكنيك فلسطين، الدورة الأولى، جامعة بوليتكنيك فلسطين -الدورة الثانية، جامعة النجاح الوطنية، وWUC، وجامعة الخليل وجامعة الأزهر.

¹⁰ كلية ابن سينا الجامعية للعلوم الصحية، كلية فلسطين التقنية -دير البلح، جامعة بيت لحم، جامعة فلسطين التقنية -خضوري.

في الثاني عشر من تموز. ليشكل بذلك نجاح كبير للمشروع ككل. وبهذا تمتلك الضفة الغربية وقطاع غزة منفعة عامة ووطنية في مجال التعليم العالي ليأخذوا سبق هذه الخطوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويشمل هذا المكون 10.2 في المئة من التكلفة الإجمالية للمشروع والتي ذهب 80 في المئة منها لقاء الالتزامات المالية التي ينطوي عليها المشروع.

المسوغ المنطقي للتمويل الإضافي ولمشاركة البنك الدولي.

24. يعوز الشباب الفلسطيني القدرة على إيجاد الوظائف أو خلقها ناهيك عن المهارات الريادية التي تعد دعامة أساسية لأي اقتصاد عصري خاصة إذا ما كنا نتحدث عن الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة. تشكل البطالة في صفوف الشباب أحد أكبر التحديات الاقتصادية الجاثمة في طريق التطور في الضفة الغربية وقطاع غزة في اللحظة التاريخية الراهنة. وإن ما يزيد واقع البطالة ظلمة أن الفئة العمرية ما بين 15 و29 تشكل 39 في المئة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لإحصائيات عام 2015. إن البطء الذي يشوب انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل أمسى عارضاً من أعراض واقع سوق العمل الفلسطيني الذي يتسم أيضاً بضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص ومحدودية الوصول والحصول على فرص عمل في الخارج. أضف إلى ذلك المكبات على صعيد الطلاب وما يقابله من تحديات على صعيد تلبية ورغد هذا الطلب بالمهارات اللازمة. كل ذلك يعرقل انتقال الشباب إلى وظائف منتجة. وأبرزت جلسات النقاش الجماعية التي ينظمها فريق البنك الدولي المعني بشؤون التعليم مع أرباب العمل، وطلبة وخريجي الكليات والجامعات التقنية وجود عدم تطابق بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يحتاجه سوق العمل بالإضافة لغياب تقييم لاحتياجات السوق والتنسيق، إن اجتماع هذه الأمور يعد أكثر المكبات وطأ على نجاح الانتقال من غرف التعليم إلى سوق العمل.

25. بعد ثلاث سنين تقريباً من تنفيذ المشاريع الفرعية بموجب صندوق تطوير الجودة أو البرامج الدراسية، أثبتت هذه المنح نجاعتها في تحسين جودة وصلة البرامج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد نجحت أداة المنح التمويلية التنافسية المقدمة من خلال صندوق تطوير الجودة بتعزيز نشوء الشراكات التي أسهمت بتحسين جودة وصلة برامج التعليم العالي بسوق العمل واحتياجاته. كما وأسهم الصندوق باستحداث منهجيات تعليمية عملية فضلاً عن زيادة عدد المساقات والمناهج التعليمية القائمة على احتياجات سوق العمل.

26. إنه لمن الضروري البناء على نجاح صندوق تطوير الجودة بصورة عامة وبصورة خاصة في زيادة توظيف الخريجين. لذلك فمن الضروري العمل على تحقيق استدامة هذا التقدم الكبير. كما تجدر الإشارة إلى أن أثر المشاريع الفرعية لم يقتصر على تطوير المهارات الريادية والاجتماعية لا بل تعداها لخلق برامج لاحتضان فكر المشاريع الناشئة ودعمها حتى تغدو مشاريع مكتملة النضوج. وأسهم كل ذلك بتحسين توظيف الخريجين كما تظهر البيانات الأولية.

27. يهدف التمويل الإضافي لتوسيع أفق ثقافة الشراكات الدائمة والمستدامة بين القطاع الخاص وقطاع الصناعة من جهة والمجتمع الأكاديمي من جهة أخرى من خلال إشراك مجتمع الأعمال في مرحلة مبكرة من تصميم المناهج وعملية التعليم والتعلم بالإضافة لتوفير فرص اكتساب وتدريب المهارات العملية داخل سوق العمل. يشير الطلبة خلال جلسات النقاش إلى نمو خبرتهم التعليمية من خلال فرص التدريب على رأس العمل بصورة موفقة. كذلك سلطت الشركات المشاركة الضوء على أثر ومنافع فرص التدريب على رأس العمل عليها. فمن المكاسب المباشرة لفرص التدريب على رأس العمل على الشركات إشراك الطلاب في أعمال منتجة فضلاً عن إمكانية تقييم أداء الطلبة بهدف توظيفهم في المستقبل. كما وأفادت الشركات، خلال الاجتماعات المكثفة التي عقدت خلال مرحلة المراجعة النصفية، إلى أن الطلبة الخريجين من البرامج المستهدفة في المشاريع الفرعية مؤهلون أكثر لخوض غمار سوق العمل نتيجةً للتوجه الجلي في المناهج المحدثة نحو تلبية احتياجات سوق العمل مع التركيز على التعليم العملي واستحداث ما يحاكي المهارات الحياتية وغيرها من المساقات المُحاكاة لتعزيز جاهزية الخريجين للوصول إلى

سوق العمل. أضيف إلى كل ذلك معدل الولوج إلى سوق العمل في صفوف الدفعة الأولى من الخريجين، الأمر الذي يُعد مدعاةً للتحفز خاصة بالنسبة للكليات ومنطقة غزة. بإيجاز إن نموذج التدريب على رأس العمل يُثبت نجاعته وفقاً لما جاء على لسان جهات التوظيف، والأكاديميين، والطلبة على حدٍ سواء. وفي هذا السياق، يقوم فريق البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاعتماده كأداة ذات أثر تصاعدي بحيث تستخدم في المنطقة ككل ضمن إطار مبادرة التعليم من أجل تعزيز القدرة التنافسية.

28. **صلة مقترح التمويل الإضافي مع استراتيجية المساعدة القطرية للضفة الغربية وقطاع غزة للسنة المالية 2015-2016.** إن التمويل الإضافي يتماشى بالكليّة مع الدعائم الاستراتيجية المنصوص عليها في استراتيجية المساعدة القطرية للضفة الغربية وقطاع غزة 2015-2016 (تقرير رقم: 89503، قطاع غزة)، التي ناقشها مجلس الإدارة في الثلاثين من تشرين الأول 2014. كما وأن مقترح التمويل الإضافي يحاكي مباشرة غاية الدعامة الاستراتيجية الأولى المتمثلة بتعزيز مؤسسات الدولة المستقبلية لضمان تقديم الخدمات للمواطنين كما ويسهم بتحقيق الدعامة الثانية المتمثلة بدعم نمو اقتصادي بريادة القطاع الخاص بما يزيد فرص العمل والتوظيف.

29. **صلة مقترح التمويل الإضافي بالخطة الوطنية للتنمية 2014-2016** ينص الإطار العام للخطة الوطنية للتنمية بأن التوظيف إحدى الأولويات الوطنية، فضلاً عما ترنو إليه الخطة من خلق 600 ألف وظيفة جديدة خلال العقد القادم. كما تضع السلطة الفلسطينية جزئياً التوظيف وتنمية الريادة كأولويتين ضمن أهداف التنمية الاستراتيجية الوطنية. وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، فقد قدمت الخطة الوطنية للتنمية سياساتٍ ناشئة للبرامج التدريبية التي تستهدف الخريجين، وبرامج تطوير قدرات النشء الشاب من الرادة على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن النهوض ببرامج لحضن أفكار المشاريع وتقديم النصح والإرشاد للرياديين الشباب. والنظر إلى تحسين جودة التعليم، خاصة التعليم المهني كسياسة ذات أولوية خلال الفترة الممتدة من 2014 وحتى 2016. وفي ذات السياق، فإن السلطة الفلسطينية تطمح لتحسين الانسجام بين التعليم واحتياجات سوق العمل.

30. **صلة مقترح التمويل الإضافي باستراتيجية البنك للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.** ينسجم مقترح التمويل الإضافي مع استراتيجية البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقررة في تشرين الثاني 2015. حيث يدعم مقترح التمويل الإضافي الدعامة الأولى للاستراتيجية المتمثلة بتجديد العقد الاجتماعي، خاصةً بجزئياته المتعلقة بجودة الخدمات (وذلك من خلال تقوية المؤسسات العامة بحيث تغدو أكثر كفاءة وفعالية في تقديم الخدمات) وإيجاد فرص عمل (من خلال تسليح الخريجين بمهارات ثلاث متطلبات سوق العمل). كما ويدعم القطاع العام لتمكينه من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المتنامية للشباب، بالإضافة لمعالجة المعوقات الأساسية القائمة في القطاع العام والتي تحول دون تحقيق نمو اقتصادي بريادة القطاع الخاص. علاوة على ذلك، فإن التمويل الإضافي سيزيد من توظيف الطلاب والنمو الاقتصادي تبعاً من خلال دعم مؤسسات التعليم العالي من خلال تخطي قضية غياب الانسجام ما بين المهارات المكتسبة ومتطلبات سوق العمل عبر العمل على تعميق الصلة بين هذين القطبين إن صح التعبير. سيعود هذا الأمر بفائدة على شريحة كبيرة من الشباب بمن فيهم اللاجئين.

31. **صلة التمويل الإضافي مع استراتيجية البنك الدولي الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي.** يتسق مقترح التمويل الإضافي مع استراتيجية البنك الدولي المتعلقة في مجال النوع الاجتماعي. تعد مشاركة المرأة الاقتصادية ركيزة أساسية وفقاً لاستراتيجية البنك الدولي في قضايا النوع الاجتماعي والاستراتيجيته الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط أيضاً. ترنو استراتيجية تحقيق المساواة على مستوى النوع الاجتماعي، وتقليل الفقر، وتحقيق النمو الشامل إلى البناء على الإنجازات المحرزة وتقديم حلول ذكية تراعي النوع الاجتماعي على مستوى السياسات والعمليات. يجسد هدف وصول وحصول المرأة على الفرص الاقتصادية خاصة خلق فرص عمل لهن وتمكينهن لتمتلك الأصول أحد أذرع التغيير الذي توليه الاستراتيجية اهتماماً كبيراً، فضلاً عن كونه دافعاً أساسياً للنمو وتقليل الفقر.

ثالثاً. التغييرات المقترحة

ملخص التغييرات المقترحة	
<p>الهدف الإنمائي للمشروع ومؤشرات الأداء الرئيسة المعدلة: لن يتم إدخال أي تغيير على الهدف الإنمائي للمشروع، وعليه فما من تأثير على اتساقه والأولويات القطاعية واستراتيجية المساعدة لعام 2015-2016. وما من تغييرات مقترحة ذات ثقل على مستوى المكونات، أو ترتيبات وإجراءات التنفيذ وغيرها من الترتيبات المؤسساتية والمالية.</p> <p>حيث اقتصر التغييرات في التمويل الإضافي على مؤشرين اثنين للنتائج المتوسطة بهدف عكس تدخلات المشروع وتلبية متطلبات البنك الجديدة بحيث تشمل مؤشرات ومؤشرات فرعية لقياس إشراك المواطنين ومراعاة النوع الاجتماعي. في حين لن يطرأ أي تغيير على مؤشرات النتائج المتوسطة في المرحلة الثانية من مشروع تحقيق الانتقال من التعليم إلى سوق العمل، باستثناء تحديث مؤشرين اثنين جرى صقلهما إن صح التعبير لكي يعكسا ما أعداً لقياسه على نحو أفضل. كما جرى مراجعة المواعيد والتواريخ النهائية؛ لأن تاريخ إغلاق التمويل الإضافي يتجاوز تاريخ اقفال المشروع الأم، أي في 31 كانون الثاني 2022،</p>	
أمن تغيير على الجهة المنفذة؟	نعم [] لا [X]
هل من تغيير على الأهداف الإنمائية للمشروع؟	نعم [] لا [X]
هل من تغيير على إطار النتائج؟	نعم [X] لا []
هل من تغيير على السياسات الوقائية المرعية بموجب التمويل الإضافي؟	نعم [] لا [X]
هل من تغيير على التصنيف البيئي للمشروع؟	نعم [] لا [X]
أمن تغييرات أخرى على السياسات الوقائية؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييرات على المواثيق القانونية؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييرات على المواعيد النهائية للقرض؟	نعم [] لا [X]
هل من إلغاءات مقترحة؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييرات على الإجراءات المتعلقة بالمدفوعات؟	نعم [] لا [X]
هل جرى إعادة توزيع المصروفات فيما بين فئات المدفوعات المختلفة؟	نعم [] لا [X]

هل من تغييراتٍ على تقديرات المدفوعات؟	نعم [X] لا []
هل من تغييراتٍ على مكونات المشروع وتكلفته؟	نعم [X] لا []
هل من تغييرٍ فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييرٍ على مستوى الإدارة المالية؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييرٍ على مستوى الشراء؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييرٍ على جدول تنفيذ المشروع؟	نعم [] لا [X]
هل من تغييراتٍ أخرى؟	نعم [] لا [X]

الأهداف أو النتائج الإنمائية للمشروع

الأهداف الإنمائية للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع الأم

يتجسد الهدف الإنمائي للمشروع بتيسير انتقال الشباب الفلسطينيين المتحققين بمؤسسات التعليم التالي إلى سوق العمل أولاً من خلال تدعيم الشراكات فيما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف لضمان أن البرامج التعليمية أكثر انسجاماً مع احتياجات سوق العمل، أما ثانياً فغير النهوض بقدرة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي لجمع وتحليل البيانات عبر نظام متابعة الخرجين ونشرها بهدف رصد ومتابعة نتائج البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتوظيفها في بلورة السياسات التعليمية وتنفيذها.

التغيير على مستوى إطار النتائج

التوضيح:

ستبقى مؤشرات النتائج المتوسطة التي كانت قد أعدت للمرحلة الأولى من المشروع على حالها خلال المرحلة الثانية. ولن يطرأ أي تغيير على مؤشرات النتائج المتوسطة في المرحلة الثانية من مشروع تحقيق الانتقال السلس من غرف الدراسة إلى سوق العمل، باستثناء تحديث مؤشرين اثنين جرى صقلهما إن صح التعبير لكي يعكسا ما أعدا لقياسه على نحو أفضل.

ويشمل هذان المؤشران: أولاً. المستفيدون المباشرون من المشروع، بمن فيهم من الإناث واللاتي يشكلن (%) في المئة. تُعرّف الفئة الأولى من المستفيدين بالطلبة المستفيدين من دورة كاملة من دورات صندوق تطوير الجودة بما في ذلك برامج التوظيف، أو الطلبة ممن تلقوا دعم للقيام ببحوثهم الرامية لحل مشاكل حياتية أساسية. في حين تشير الفئة الثانية من المستفيدين إلى الطلبة الذين استفادوا جزئياً من البرامج والتدخلات الممولة من خلال صندوق تطوير الجودة لأغراض عملية بما يجعلهم مجهزين للانخراط بالفصل الدراسي الثاني أو السنة الدراسية المقبلة عند دخول منحة صندوق تطوير الجودة حيز التنفيذ. لذلك فإنهم يستفيدون بشكل جزئي من المنهاج والمنهجيات التعليمية المحسنة، فضلاً عن المهارات التقنية والتدريب وتوافر فرص التدريب على رأس العمل؛ ثانياً يأتي المستفيدون الذين يعتقدون بأن الاستثمارات التي ينطوي عليها المشروع تعكس احتياجاتهم ونسبتهم (%) في المئة. كما وسيتم تصميم مسح بموجب المشروع لاستقصاء آراء وتعليقات الطلبة الذين استفادوا من البرامج المدعومة من خلال صندوق تطوير الجودة.

وفي حين بقي مؤشري النتائج المتوسطة رقمي 1 و2 على حالهما، فمن المقترح إعادة تنقيح وصقل صياغتهما على النحو التالي لكي يعكسا ما صمما لقياسه على نحو أدق: المؤشر رقم 1 للنتائج المتوسطة: أُعيدت صياغته من "إضفاء بعد عملي على برامج مؤسسات التعليم العالي المشاركة" لكي يُصبح "حصة المشاريع الفرعية الرامية لإتاحة الفرصة للطلاب لمزاولة العمل كجزء من البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي المشاركة" وعلى ذات الغرار جرى إعادة صياغة وصقل مؤشر النتائج المتوسطة المعنون "إعداد برامج دراسية بتصميم مشترك بين مؤسسات التعليم العالي المشاركة وجهات التوظيف" ليصبح "نسبة المشاريع الفرعية التي تضم برامج دراسية ذات تصميم مشترك بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف".
وعليه سيقترح إطار النتائج لكي يعكس التغييرات أنفة الذكر بما في ذلك مراجعة الخط الأساس للمؤشرات الأصلية بحيث تعكس هي الأخرى الهدف النهائي الذي تم إقراره بموجب المشروع الأم.

الامتثال

مواثيق التمويل الإضافي لمشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل P158951

مصادر التمويل	مرجعية اتفاقية التمويل	وصف المواثيق	الموعد المقرر	متكرر	وتيرة التكرار	الإجراء
				<input type="checkbox"/>		

الشروط		
البند الأول من الفقرة الرابعة من المادة الرابعة لمقترح التمويل الإضافي		
النوع	الاسم	مصادر التمويل
السريان		الصندوق الاستئماني لبناء الدول وإرساء السلام
وصف الشرط		
<p>البند الأول من الفقرة الرابعة من المادة الرابعة:</p> <p>لا تدخل اتفاقية المنحة حيز التنفيذ ما لم تثبت مقبوليتها لدى البنك الدولي، وقد قُدمت للبنك الدولي مع استيفاء الشرطين الموضحين أدناه:</p> <p>أ. قيام كافة الجهات الحكومية المضطلة والمعنية بالمصادقة على إبرام اتفاقية المنحة وإقرارها نيابةً عن الجهة المتلقية.</p> <p>ب. إبرام الاتفاقية الفرعية المشار إليها في القسم الأول (أ) من الجدول رقم 2 الملحق باتفاقية المنحة بالنيابة عن الجهة المتلقية والسلطة الفلسطينية.</p>		
<p>البند الثاني من الفقرة الرابعة من المادة الرابعة:</p> <p>وكجزء لا يتجزأ مما ينبغي تقديمه للبنك الدولي وفقاً للفقرة الفرعية (أ) من البند الأول من القسم الخامس، فإن من الواجب تقديم رأي أو آراء صادرة عن مستشار مقبول لدى البنك الدولي، كما ويجب رفق البنك بشهادة مقبولة لديه من طرف مسؤول مضطلع لدى الجهة المتلقية للمنحة لتوضيح الأمور التالية في حال طلب ذلك:</p> <p>أ. المصادقة على اتفاقية المنحة أو إبرامها نيابة عن الجهة المتلقية حسب الأصول بحيث تصبح ملزمة لأطرافها وفقاً لما يرد في طياتها من بنود.</p> <p>ب. المصادقة على الاتفاقية الفرعية المشار إليها في القسم الأول (أ) من الجدول رقم 2 الملحق باتفاقية المنحة أو إبرامها بالنيابة عن الجهة المتلقية والسلطة الفلسطينية، وعليه الاعتداد بها وإلزاميتها لأطرافها وفقاً لما يرد في طياتها من بنود.</p>		
المخاطر		
درجة الخطر	تصنيف المخاطر	
تتطوي على مخاطر شديدة	1. الجوانب السياسية وما يتعلق بالحوكمة.	
تتطوي على مخاطر جسيمة	2. الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي.	
تتطوي على مخاطر معتدلة	3. الجوانب المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات القطاعية.	
تتطوي على مخاطر معتدلة	4. الجوانب المتعلقة بالتصميم التقني للمشروع أو البرنامج.	
تتطوي على مخاطر معتدلة	5. الجوانب المتعلقة بالقدرات المؤسسية لتنفيذ المشروع وإرساء استدامته.	
تتطوي على مخاطر معتدلة	6. الجوانب الائتمانية.	
تتطوي على مخاطر منخفضة	7. الجوانب البيئية والاجتماعية.	
تتطوي على مخاطر معتدلة	8. الجوانب المتعلقة بالأطراف المعنية بالمشروع.	
	9. جوانب أخرى.	
تصنف المخاطر الإجمالية للتمويل الإضافي بالاعتدال	إجمالي تصنيف المخاطر التي ينطوي عليها التمويل الإضافي.	

التمويل										
تاريخ إنهاء القرض المقدم بموجب التمويل الإضافي لمشروع تحقيق الانتقال السلس P158951										
تاريخ إنهاء القرض المقدم بموجب التمويل الإضافي					مصادر التمويل					
31 كانون الثاني 2022					الضفة الغربية وقطاع غزة - ممول من جهة غير البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
تغيير في تقديرات المدفوعات (بما في ذلك كافة مصادر التمويل)										
التوضيح:										
جرت مراجعة مخصصات التمويل الموزعة على مكونات المشروع لكي تتسجم مع قيمة التمويل الإضافي البالغ خمسة ملايين دولار أمريكي، والتي نقلت عن المخصصات التمويلية للمشروع الأم والتي بلغت 6.5 مليون دولار أمريكي آنذاك. وعليه جرى عكس ذلك في تقديرات المدفوعات أو المصروفات.										
المصاريف المتوقعة بملايين الدولارات الأمريكية بما في ذلك كافة مصادر التمويل.										
				2022	2021	2020	2019	2018	2017	السنة المالية
				0.90	1.20	0.90	0.80	0.80	0.40	القيمة السنوية للمدفوعات من إجمالي التمويل الإضافي
				5.00	4.10	2.90	2.00	1.20	0.40	القيمة التراكمية للمدفوعات
مخصصات التمويل الإضافي لمشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل (P158951)										
النسبة الإجمالية للمدفوعات كل حسب نوعها		المخصص		وجهة الاتفاق			العملة		مصادر التمويل	
المقترح		المقترح								
100		5.00		سلع، وخدمات استشارية وغير استشارية، والتدريبات وورش العمل، والتكاليف التشغيلية المتراكمة، ومنح صندوق تطوير الجودة.			دولار أمريكي		الصندوق الاستئماني لبناء الدول وإرساء السلام	
		5.00		الإجمالي:						
المكونات										

التغيير على مستوى المكونات والتكلفة

التوضيح:

في حين ستبقى مكونات المشروع على ما كانت عليه في المشروع الأم، ستختلف التكاليف المخصصة قليلاً للانسجام مع المبلغ الكلي للتمويل الإضافي المتمثل بـ 5.0 مليون دولار امريكي، فضلاً عن عكس التدخلات الجديدة المقترحة بموجب التمويل الإضافي لزيادة حجم صندوق تطوير الجودة بحيث يتم إفادة شريحة أكبر من الطلاب.

الإجراء	التكلفة المقترحة بملايين الدولارات للقيمة التراكمية للتمويل	التكلفة الراهنة للمشروع الأم بملايين الدولارات الأمريكية	الاسم المقترح للمكون	الاسم الحالي للمكون
القيمة المنقحة	9.26	5.00	منحة مبادرة انتقال الخريجين من التعليم إلى سوق العمل	منحة مبادرة انتقال الخريجين من التعليم إلى سوق العمل
القيمة المنقحة	0.71	0.60	نظام متابعة الخريجين	نظام متابعة الخريجين
القيمة المنقحة	1.53	0.90	إدارة وتنسيق المشروع	إدارة وتنسيق المشروع
	11.50	6.50	القيمة الإجمالية	

رابعاً. الملخص التقييمي

التقييم الاقتصادي والمالي

توضيح:

تُلقي الجودة المتدنية للتوظيف بظلالها السلبية على قدرات الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحول دون تمكنهم من تحقيق مكوناتهم الاقتصادية. لذلك فإن وجود قوى عاملة متعلمة وماهرة يعد عاملاً ذا بعد حيوي للنهوض بإنتاجية الفرد ومحيطه، فضلاً عن تدعيم النمو الاقتصادي. خاصة وأن تقديم تعليم عالٍ قائم على الجودة يعزز تحقيق إنجازات تعليمية أفضل، ويقلل من تكاليف التدريبات المقامة لجسر القصور الناتج عن عدم موازنة التعليم مع سوق العمل، مما يعود بنتائج أكبر للعمال. كما وأثبتت البحوث والتحليلات القائمة على الأدلة الصلة الوثيقة بين المهارات المعرفية لسكان منطقة ما ومعدل نموها الاقتصادي. فضلاً عن المنافع الأخرى والعوائد الاجتماعية الكبيرة على اقتصاد وتنمية اجتماعية تسوقهما المعرفة في مجال التعليم العالي، وما لذلك من دور هام في التدخلات العامة بغية تحقيق أقصى ما يمكن على صعيد الاستثمار الاجتماعي. لكن تجدر الإشارة إلى أن وجود عوائد اجتماعية مقرونة بلامساواة على مستوى الوصول والحصول على هذه المنافع يستدعي تدخلاً عاماً يرمي لإعادة توزيع العوائد ومعالجة إخفاقات سوق رأس المال.

التحليل التقني

توضيح:

يأتي التمويل الإضافي ليبنى على نجاح المشروع الأم وما لصندوق تطوير الجودة من خبرة ناجحة وباع طويل كأداة تمويل تنافسية لطالما صبت جُل عملها على زيادة فرص توظيف خريجي مؤسسات التعليم العالي على امتداد عقد في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولقد أثمر هذا التركيز على توطيد الصلة بين البرامج الدراسية وسوق العمل عن إيجاد قطاع تعليم عالي أكثر صلابةً مُسلح ببنوتة من

<p>الحوافز لإشراك شركات القطاع الخاص. لذلك فإنه من الراسخ بأن صندوق تطوير الجودة كأداة تصب جل جهودها على التوظيف كسياسة قد تمكنت شيئاً فشيئاً من بلورة سياسة وممارسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك نجدها تخلق ثقافة مختلفة في أوساط الإداريين، والأكاديميين، وشركائهم من القطاع الخاص والطلبة أيضاً. وعليه ستتم توسعة نطاق التمويل الإضافي وديمومة هذه الثقافة عبر إشراك المزيد من المؤسسات، والكليات، والبرامج التعليمية، والشركاء المعنيين من القطاع الخاص.</p>
<p>التحليل الاجتماعي</p>
<p>التفسير: لا ينطوي التمويل الإضافي على أي مخاطر اجتماعية جديدة.</p>
<p>التحليل البيئي</p>
<p>التفسير: لا ينطوي التمويل الإضافي على أي مخاطر بيئية جديدة. علماً بأن المشروع الأم (P129861) قد أدرج ضمن الفئة البيئية (ج)، والأمر لم يختلف شيئاً بالنسبة للتمويل الإضافي.</p>
<p>المخاطر</p>
<p>التفسير: كما سبق وذكرنا فإن التصنيف الإجمالي للمخاطر التي ينطوي عليها التمويل الإضافي تتسم بالاعتدال. أضف إلى ذلك أن بساطة التصميم التقني للتمويل الإضافي وأهدافه المتحفظة، إن صح التعبير، والسجل الحافل للمشاريع المنفذة من خلال صندوق تطوير الجودة ووحدة تنسيق المشاريع لدى وزارة التربية والتعليم العالي تضمن تنفيذ أنشطة المشروع بأوائها وبنسق يتسم بالشمول. ومن الضروري إعادة التأكيد أن المخاطر التي تنطوي عليها الأبعاد السياسية وتلك المتعلقة بالحوكمة تتسم بالشدة، ناهيك إلى أن المخاطر المحيطة بالاقتصاد الكلي تتسم بالجسامه، وعليه فإن تنفيذ التمويل الإضافي سيتم في ظل حالة من اللااستقرار السياسي، وضعف في الحوكمة وتدهور السياق الاقتصادي الكلي.</p>

32. **الهدف الإنمائي للمشروع ومؤشرات الأداء الرئيسية المعدلة.** لن يكون هناك تغيير في الهدف الإنمائي للمشروع، لما له من ثقل واتساق مع أولويات القطاع واستراتيجية البنك الدولي لمساعدة قطاع غزة والضفة الغربية للسنة المالية 15-16. كما ولم تُقترح تغييرات ذات أثر على المكونات أو الترتيبات المؤسسية، والمالية، والتنفيذية للمشروع.

33. وفيما يلي تلخيص للتغيرات الوحيدة التي وقعت على التمويل الإضافي:

أ. **إضافة المزيد من مؤشرات النتائج المتوسطة.** سنبقى مؤشرات النتائج المتوسطة التي كانت قد أعدت للمرحلة الأولى من المشروع على حالها خلال المرحلة الثانية. ولن يطرأ أي تغيير على مؤشرات النتائج المتوسطة في المرحلة الثانية من مشروع تحقيق الانتقال السلس من غرف الدراسة إلى سوق العمل، باستثناء تحديث مؤشرين اثنين جرى صقلهما لقياس إشراك المواطنين ومراعاة قضايا النوع الاجتماعي كالتالي:

- عدد المستفيدين المباشرين من المشروع ونسبة الإناث منهم: (أنظر التعريف أعلاه).
- نسبة المستفيدين الذين شعروا بأن استثمارات المشروع لبت احتياجاتهم: حيث سيتم إعداد مسح خاص لاستطلاع رضى الشراح المستهدفة بغية استشفاف آراء وتعليقات وملاحظات الطلاب الذين استفادوا من صندوق تطوير الجودة.
- اقتراح إعادة تنقيح وصلف صياغة مؤشرا النتائج المتوسطة رقمي واحد واثنين على النحو التالي لكي يعكسا ما صمما لقياسه على نحو أدق: المؤشر رقم 1 للنتائج المتوسطة: أُعيدت صياغته من لكي يُصبح "حصة المشاريع الفرعية الرامية لإتاحة الفرصة للطلاب لمزاولة العمل كجزء من البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي المشاركة" وعلى ذات الغرار جرى إعادة صياغة وصلف مؤشرا النتائج المتوسطة المعنون "إعداد برامج دراسية بتصميم مشترك بين مؤسسات التعليم العالي المشاركة وجهات التوظيف" ليصبح "نسبة المشاريع الفرعية التي تضم برامج دراسية ذات تصميم مشترك بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف.

ب. **وعليه سيقترح إطار النتائج لكي يعكس التغييرات آفة الذكر بما في ذلك مراجعة الخط الأساس للمؤشرات الأصلية بحيث تعكس هي الأخرى الهدف النهائي الذي تم إحرازه بموجب المشروع الأم.** وفيما يتعلق في المؤشر الأول للهدف الإنمائي للمشروع فيبقى كما هو، ومن الجدير ذكره أنه سيرصد تخفيض البطالة بين الخريجين في كل دفعة مقارنة بمعدل البطالة في صفوف خريجي الجامعات المشاركة للدفعة التي تخرجت قبيل مراجعة وإصلاح البرامج الدراسية المنقحة. لعل هذا يفسر سبب اختلاف خط الأساس للدورات الأولى والثانية من المشروع الأم. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن مؤشر الهدف الإنمائي للمشروع يهدف إلى قياس توظيف الخريجين من حيث معدل دخولهم إلى سوق العمل في غضون تسعة أشهر من التخرج. ويعتبر المؤشر الأصلي الخيار الأفضل المتاح على الرغم من أن الضفة الغربية وغزة تتسمان بالانتقال الأكثر ببطء من التعليم إلى سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط ككل، وتسجلان مع تونس أعلى معدل للبطالة في صفوف الخريجين (البنك الدولي 2013). ولذلك، فمن الواضح أن هذا المؤشر قد جعل لنجاح المشروع سقفاً عالياً.

ت. وقد تم تنقيح رصد الأموال بين مكونات المشروع الأول، والثاني، والثالث لتتناسب مع المبلغ الإجمالي للتمويل الإضافي (5 مليون دولار أمريكي)، وهو أقل من المشروع الأم (6.5 مليون دولار أمريكي).

الجدول الثالث: النتائج المنقحة والمؤشرات المتوسطة

يتجسد الهدف الإنمائي للمشروع بتيسير انتقال الشباب الفلسطينيين المتحقين بمؤسسات التعليم التالي إلى سوق العمل أولاً من خلال تدعيم الشراكات فيما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف لضمان أن البرامج التعليمية أكثر انسجاماً مع احتياجات سوق العمل،

أما ثانياً فعبّر النهوض بقدرة وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي لجمع وتحليل البيانات عبر نظام متابعة الخريجين ونشرها بهدف رصد ومتابعة نتائج البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتوظيفها في بلورة السياسات التعليمية وتنفيذها.

مؤشر الهدف الإنمائي للمشروع

التغيير	اسم مؤشر الهدف الإنمائي للمشروع	خط الأساس	الهدف الرئيس	التعريف المنقح والهدف الجديد (حتى 2022/01/31)	الحالة
لا يوجد تغيير	معدل البطالة في مؤسسات التعليم العالي المشاركة	62 في المئة في الدورة الأولى 67 في المئة في الدورة الثانية	تقليل بعشر نقاط مئوية	تقليل بعشر نقاط مئوية	بحسب تقييم تقارير مؤسسات التعليم العالي ونظام متابعة الخريجين بعد حزيران 2016

مؤشرات النتائج المتوسطة

التغيير	اسم المؤشر	خط الأساس	الهدف الرئيس	التعريف المنقح والهدف الجديد (حتى 2022/01/31)	الحالة
منقح ¹¹	مشاركة المشاريع الفرعية التي تجعل ممارسة العمل متاحة أمام الطلاب	0	3	80 في المئة من المشاريع الفرعية الممولة ¹²	16 (عدد المشاريع الفرعية حتى اللحظة)
منقح	النسبة المئوية للمشاريع الفرعية بتصميم مشترك للبرامج الدراسية بين مؤسسات التعليم العالي المشاركة وجهات التوظيف	0	5	80 في المئة من المشاريع الفرعية الممولة	16 (عدد المشاريع الفرعية حتى اللحظة)
لا يوجد تغيير	استخدام معلومات نظام متابعة الخريجين	0	2.0 (مذكرة سياسات)	4.0 (مذكرة سياسات)	0
لا يوجد تغيير	استخدام معلومات نظام متابعة الخريجين	0	1,000 (هدف)	50,000 (هدف في العام)	0
جديد	عدد المستفيدين المباشرين من المشروع:	4,000	غير متوفر	7,000 (العدد الكلي)	4,000

¹¹ ستتقح صياغة هذا المؤشر ليتمشى بشكل أفضل مع ما يتم قياسه.

¹² بما أن العدد الدقيق للمشاريع الفرعية الممولة في إطار التمويل الإضافي ليس معروف بعد، فمن الأنسب اختيار الهدف كنسبة مئوية من المشاريع الفرعية بدلاً من العدد المطلق. هذا ينطبق أيضاً على مؤشر النتيجة المتوسط المرتبطة بـ "النتيجة المشتركة للبرامج الدراسية".

جديد	منهم إناث (في المئة)	51.8	غير متوفر	50.0	51.8
جديد	المستفيدون الذين شعروا أن استثمارات المشروع لَبَّت احتياجاتهم	غير محدد	غير متوفر	75.0	0
	طلاب (في المئة)				

وصف المشروع

34. وسيدعم مقترح التمويل الإضافي الأنشطة التي تنسجم مع الهدف الإنمائي للمشروع، واستراتيجية البنك الدولي لمساعدة قطاع غزة والضفة الغربية للسنة المالية 15-16، وأولويات الحكومة لقطاع التعليم. وعلى وجه التحديد، تدعم الاستراتيجية خلق فرص العمل في القطاع الخاص وتحفيز ريادة الأعمال مع التركيز بشكل خاص على الشباب والنساء، وكذلك تركيز على دعم بساطة تصميم مشروع، بالاعتماد على التمويل الإضافي لزيادة المساعدات من أجل تدعيم التدخلات التي سبق وجرى اختبارها بمكونات ناجحة. ويؤكد جدول أعمال السياسات الوطنية ضرورة الاستثمار في التنمية البشرية لرفد سوق العمل بما يلزمه من مهارات من جهة، وتدعيم القطاع الخاص بروح الابتكار والقدرات المؤهلة. الأمر الذي تؤكد عليه الخطة الوطنية للتنمية، كما وتسلب الأخيرة الضوء على أهمية الاستثمار في التنمية البشرية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني الذي أعدّ في عام 2010 من قبل وزارة التربية، وزارة العمل، والجهات الرئيسية تحويل بوصلة الأولوية نحو الجودة وأهمية التعليم وتدريب طلاب وخريجين مسلحين بالمهارات والمؤهلات التي تتوافق واحتياجات سوق العمل المتغيرة.

35. وسوف يحافظ التمويل الإضافي على منجزات المشروع الأم ويوسع الفرص المتاحة لمؤسسات التعليم العالي وشركات القطاع الخاص لإقامة شراكات ناجحة من أجل زيادة عدد المستفيدين من الطلاب. وعلى وجه الخصوص، فإن التمويل الإضافي سيعزز دورتي صندوق تطوير الجودة المقبلتين في الأبعاد التالية:

أولاً. إنشاء شراكات دولية مستدامة مع مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في الخارج. لقد أثبتت تجربة مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل أن التبادل ما بين المشاريع والمؤسسات في الخارج كان له أثر إيجابي كبير على الشراكات ومنهجيات التعليم والتعلم. وبالتالي، سيتم تشجيع هذه الجزئية واعتبارها إضافة ضمن الدورات المقبلة للمشروع.

ثانياً. إنشاء شراكات بحثية مع المؤسسات التعليمية الدولية لدعم تطوير القدرات البحثية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إيماناً بما ينطوي عليه البحث من مكامن لفتح آفاق أسواق جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما سيتم تشجيع البعد البحثي للشراكات الدولية، وعليه سيتم تقديرها بشكل خاص.

ثالثاً. تشجيع الشراكات بين القطاع الخاص والعديد من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وتوفير برامج تعليمية في ذات القطاع، لا سيما الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي القوية والضعيفة منها بغرض تعزيزها من خلال دورات صندوق تطوير الجودة الإضافية.

من جهة، فإن ذلك سيزيد من فرص الكليات في الحصول على تمويل صندوق تطوير الجودة. ومن جهة أخرى، سيساعد النهج العقودي للشراكات بين المؤسسات في ذات القطاع بتعميم روح الابتكار في سائر جوانب القطاع، مما سيحدث فرقا ملحوظا من حيث الاستدامة والتغير الثقافي وأثر ذلك على المدى الطويل.

رابعا. التركيز المنهجي على التوظيف وتعزيز التوظيف الذاتي في مؤسسات التعليم العالي لدعم انتقال الخريجين إلى العمل. فقد شملت مشاريع صندوق تطوير الجودة المختارة حتى الآن عناصر لربط الخريجين بشكل منتظم بفرص العمل والفرص المتاحة في السوق. وسيتم تعزيز هذه العناصر، وجعلها نشاطاً روتينياً في تصاميم المشاريع المستقبلية.

خامساً. تشجيع وتعزيز الأنشطة الرامية إلى تطوير قدرات المشرفين والموجهين في الشركات التي توفر التدريب للطلاب أو المشاركة في مشاريع تخرج الطلبة.

سادساً. تعزيز الأنشطة الرامية إلى رفع مستوى الوعي بين شركات القطاع الخاص ذات الصلة حول إمكانيات ومزايا التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في مجال التعليم. ويتضح من مشاريع صندوق تطوير الجودة الحالية أن البرامج التعليمية التي تستهدف قطاعات سوق العمل التي تهيم عليها الأعمال والمشاريع العائلية الصغيرة تواجه مشاكل كبيرة في جذب عدد كاف من الشركات للتعاون في مجال برامج التدريب على رأس العمل.

36. سيدعم التمويل الإضافي، على وجه التحديد، ما يلي:

- دورتين إضافيتين لصندوق تطوير الجودة أو دعوة لتقديم مقترحات المشاريع؛
- أنشطة توعوية لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال؛
- دراسات لتحديد الممارسات الجيدة في مجال بناء الشراكات والتأكد من العوامل المحددة لنجاح وفشل مثل هذه الشراكات؛
- الدعم التقني لمؤسسات التعليم العالي لتعزيز الشراكات والتدريب الداخلي، مع التركيز على تمكين الكليات للمشاركة؛
- ورش عمل تعليمية لتحفيز تبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي ونشر الممارسات الجيدة في جميع أنحاء قطاع التعليم العالي؛
- القيام بتقييم خارجي لعملية تنفيذ المشروع ومخرجاته بعد بدء تنفيذ الدورات الإضافية لصندوق تطوير الجودة.
- دعم إضافي لتشغيل نظام متابعة الخريجين من أجل تمكين وزارة التربية والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي وأرباب العمل والطلاب لاستخدام البيانات المتاحة؛
- التكاليف التشغيلية لوحدة تنسيق المشاريع ولمراجعة حسابات المشاريع.

الجدول رقم 4 أنشطة التمويل الإضافي

الاسم المكوّن	التكلفة المتوقعة (بملايين الدولارات الأمريكية)	النشاط المحدد
المكوّن الأول: منحة تعزيز الابتكار في عملي انتقال الخريجين من	4.26	تمويل دورتين إضافيتين لصندوق تطوير الجودة والتي من شأنها تمويل "مقترحات مؤسسات التعليم العالي لتحسين جودة وثيقة صلة البرامج الدراسية بهذه المؤسسات من خلال إقامة شراكات مع قطاع الأعمال (حوالي 3.87 مليون دولار أمريكي).

الدعم التقني لمؤسسات التعليم العالي لتعزيز الشراكات والتدريب الداخلي، مع التركيز على تمكين الكليات للمشاركة. التقييم الخارجي لعملية تنفيذ المشروع ومخرجاته. ورشات عمل تعليمية. تمويل الأنشطة الرامية إلى رفع مستوى الوعي بين شركات القطاع الخاص ذات الصلة حول إمكانيات ومزايا التعاون مع مؤسسات التعليم العالي في مجال التعليم. دراسة معمقة حول العوامل المحددة لنجاح وفشل مثل هذه الشراكات.		غرف الدراسة إلى سوق العمل
دعم إضافي لتشغيل نظام متابعة الخريجين من أجل تمكين وزارة التربية والتعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي، وأرباب العمل، والطلاب لاستخدام البيانات التي يتيحها النظام.	0.11	المكوّن الثاني: نظام متابعة خريجو التعليم العالي
تمويل التكاليف التشغيلية لوحدة تنسيق المشاريع ومراجعة حسابات المشاريع الائتمانية.	0.63	المكوّن الثالث: إدارة وتنسيق المشاريع
	5.00	المجموع الكلي

الترتيبات المؤسسية

37. إدارة المشاريع والرقابة عليها. سوف يتبع التمويل الإضافي إلى حد كبير ذات ترتيبات التنفيذ في المشروع الأم، على النحو التالي:

- أ. ستبقى وزارة التربية والتعليم الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع، وعليه ستقوم وحدة تنسيق المشاريع لديها برصد ومتابعة ودعم التنفيذ وتنسيق الجوانب الائتمانية للمشروع بمساعدة الوزارة.
- ب. ستضطلع مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ المشاريع الفرعية لصندوق تطوير الجودة. على أن تقوم وحدة تنسيق المشاريع لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وفريق صندوق تطوير الجودة بمساعدة مؤسسات التعليم العالي من خلال تقديم الدعم التقني، وإدارة ورصد مشاريع صندوق تطوير الجودة الفرعية ومتابعتها.
- ت. وسيواصل مجلس صندوق تطوير الجودة، المفوض من وزارة التربية والتعليم، أداء دوره بصفته هيئة إشرافية واستشارية لصندوق تطوير الجودة. ويتكون مجلس صندوق تطوير الجودة من أعضاء من الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في التعليم العالي والجامعات والقطاع الخاص على النحو المنصوص عليه في دليل صندوق تطوير الجودة.

38. الدليل التشغيلي لصندوق تطوير الجودة. تم تحديث الدليل التشغيلي لصندوق تطوير الجودة وتطويره بناء على توصيات مجلس صندوق تطوير الجودة على ضوء الأبعاد والأولويات المذكورة أعلاه التي سيتم العمل على تحقيقها وتعزيزها في الدورات الممولة بموجب التمويل الإضافي. كما وأن الإصدار الأخير من الدليل الذي راجعه البنك الدولي غدا متاح لجميع الأطراف المعنية.

الترتيبات الائتمانية

39. ولا يشوب المشروع أي قضايا ائتمانية عالقة، لا بل أن أداء الإدارة المالية ومشتريات المشروع يُصنف بأنه مرضٍ. كما وجرى تسليم التدقيقات المالية في أوانها وقام المدققون بإصدار تقاريرهم دون تحفظات.

40. ستطبق الترتيبات الإدارية وترتيبات الصرف، التي اعتمدت في المشروع الأم، في التمويل لإضافي. فوزارة التربية والتعليم، ومن خلال وحدة تنسيق المشاريع لديها ستستمر بإدارة الترتيبات الإدارية وترتيبات الصرف المتعلقة بالمشروع. وكان قد أُجْرِيَ تقييم قدرات الإدارة المالية لوزارة التربية والتعليم في كانون الأول لعام 2012، على أن يتم تحديث هذه المعلومات وفقاً للتقييم المقام بموجب هذا المشروع قبل مباشرة المفاوضات. كما سبق وذكرنا ستطبق ذات الترتيبات الإدارية وترتيبات الصرف، التي اعتمدت في مشروع تطوير إعداد وتأهيل المعلمين ومشروع الانتقال من التعليم لسوق العمل، في التمويل الإضافي للمشروع. وتقع هذه المسؤولية على كاهل وحدة تنسيق المشاريع الحالية لدى وزارة التربية والتعليم. وتجدر الإشارة إلى ما لأعضاء وحدة التنسيق من مؤهلات وخبرة أسهمت بتصنيف أداء الإدارة المالية للمشاريع المنفذة بالمرضي. في حين صنفت المخاطر الإجمالية للمشروع بالاعتدال.

41. يتم تخصيص المنح التنافسية لصندوق تطوير الجودة على أساس تنافسي متاح لكافة مؤسسات التعليم العالي المؤهلة والمرخصة والمعتمدة لدى وزارة التربية والتعليم العالي. وسيتم دفع المنح الموافق عليها لمؤسسات التعليم العالي على أساس استباقي لتلبية 20 في المئة من النفقات الأولية بموجب اتفاقية تنفيذ المنحة الموقعة بين مؤسسات التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم. في المقابل يجب على كل مؤسسة تعليم عالي تقديم وثائق داعمة سليمة بخصوص النفقات المؤهلة للتغطية بموجب التمويل. وحالياً يجري تحديث وتكييف دليل صندوق تطوير الجودة الحالي، الذي تم تطويره لاستخدامه لأغراض المشروع الأم. أما فيما يتعلق بوحدة تنسيق المشاريع لدى وزارة التربية والتعليم العالي فعليها الاحتفاظ بدفتر محاسبي لكل مؤسسة تعليم عالي على حدى وتقييده في النظام المحاسبي الموحد (بيسان).

42. وستقوم وزارة المالية والتخطيط بفتح حساب مخصص بالدولار الأمريكي في أحد بنوك الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تقع مسؤولية إدارته على عاتق وحدة تنسيق المشاريع. بحيث أن الأخيرة هي الجهة المسؤولة عن الصرف نيابة عن المشروع للموردين والمقاولين ومؤسسات التعليم العالي. سوف يطلب من كل متلق لمنحة صندوق تطوير الجودة التنافسية (أي مؤسسات التعليم العالي المشاركة) فتح حساب مصرفي مستقل خاص بالمنحة.

43. كما ستضطلع وحدة تنسيق المشاريع بمهمة رفع تقارير مالية ربع سنوية غير مدققة إلى وزارة المالية والتخطيط والبنك الدولي في غضون 45 يوماً بعد نهاية كل ربع سنة. وستكون الوحدة مسؤولة أيضاً عن تقديم البيانات المالية السنوية المدققة في غضون سنة أشهر من نهاية السنة المالية. حيث سوف يتم التعاقد مع مدقق خارجي مستقل لتدقيق القوائم المالية للمشروع على أساس سنوي وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها دولياً والشروط المرجعية المقبولة لدى البنك.

44. **المشتريات:** سيتم تطبيق ذات ترتيبات الشراء التي روعيت في المشروع الأم في التمويل الإضافي. وستتحمل وزارة التربية والتعليم العالي، على وجه الخصوص، من خلال وحدة تنسيق المشاريع كامل المسؤولية فيما يتعلق بمشتريات المشروع. هذا وستعمل وحدة تنسيق

المشاريع على تنفيذ عمليات الشراء ضمن إطار المكونين الثاني والثالث، بينما ستقوم مؤسسات التعليم العالي المتلقية للمنح بتنفيذ عمليات الشراء المغطاة بموجب منح صندوق تطوير الجودة ضمن إطار المكون الأول تحت إشراف وحدة تنسيق المشاريع. فالأخيرة تزخر بباعٍ طويل في تنفيذ عمليات الشراء وفقاً للمبادئ التوجيهية لوحدة المشتريات التابعة للبنك الدولي والخبراء الاستشاريين. هذا وقد طوّرت مؤسسات التعليم العالي قدرةً شرائيةً جيدةً من خلال تنفيذ واستخدام المنح المقدّمة من صندوق تطوير الجودة لفترة تتأهّل العقد من الزمن. كما وأن الوحدة تعتمد نظاماً مقبولاً لتدقيق ومراقبة المشتريات. وكانت قد أعدت خطةً بخصوص المشتريات المغطاة بموجب التمويل الإضافي وافق عليها البنك الدولي، وتشمل هذه الخطة عقود الخدمات الاستشارية ضمن المكونين الثاني والثالث، وكان قد أعيدت مراجعة القسم المتعلق بالمشتريات في دليل صندوق تطوير الجودة لتحقيق عدة أمور أهمها تفويض وحدة تنسيق المشاريع بقرارات شراء بحد مالي بقيمة 10,000 دولار أمريكي مطلوبة من قبل مؤسسات التعليم العالي على أن تندرج هذه القرارات ضمن التعاقد المباشر أو طريقة الاختيار القائم على وحدة المصدر شريطة تقديم هذه المؤسسات تبريراً وجيهاً لذلك. وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر المتعلقة بالشراء صنّفت على أنها منخفضة.

ترتيبات الرصد والمتابعة والتقييم

45. تقع مهمة رصد ومتابعة وتقييم المشروع وجمع البيانات ورفع التقارير على عاتق وحدة تنسيق المشاريع لدى وزارة التربية والتعليم ولكن بدعم من وحدة صندوق تطوير الجودة ووحدة التنمية والتطوير، فضلاً عما عليها من مسؤولية لرصد ومتابعة مؤشرات الأداء الرئيسية عن كثب. وسيقوم خبيرٌ استشاري بتقديم دعمٍ إضافي لجمع وتحليل البيانات التي ستأتى عن نظام متابعة الخريجين. وسترصد وتتابع وحدة تنسيق المشاريع ووحدة صندوق تطوير الجودة التقدم المحرز في تنفيذ كلا المكونين من خلال مؤشرات المخرجات المتوسطة ذات الصلة.

خامساً. آلية البنك الدولي لرفع المظالم

46. يحق لكل فرد أو مجتمع يعتقد بأن مشروعاً يدعمه البنك الدولي قد أُلحق أو قد يلحق به ضرراً تقديم شكوى عبر إحدى آليات رفع المظالم التابعة للمشروع ذي الصلة أو لخدمة البنك الدولي لرفع المظالم. وتضمن خدمة البنك الدولي لرفع المظالم استلام الشكاوى ومراجعتها على وجه السرعة لمعالجة كافة القضايا والمشاكل المتعلقة بالمشروع. كما وبإمكان المجتمعات والأفراد المتأثرين تقديم شكاوهم إلى فريق هيئة التفتيش المستقلة المخولة ببيت إذا ما أسفر المشروع عن ضرر أو قد ينطوي على ذلك الضرر نتيجة عدم امتثاله لسياسات البنك وإجراءاته. ويجوز تقديم الشكاوى في أي وقت بعد عرض المخاوف على البنك الدولي وبعد إعطاء إدارة البنك فرصة للرد. للمزيد من المعلومات حول آلية تقديم الشكاوى لخدمة البنك الدولي لرفع المظالم، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/GRS>. للمزيد من المعلومات حول آلية تقديم الشكاوى لهيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org.

الملحق الأول: إطار النتائج المنقحة

اسم المشروع	التمويل الإضافي لمشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل (P158951)	مرحلة المشروع: تمويل خاص	صفة الوثيقة: مسودة
رئيس فريق العمل:	جوان مانويل مورينو أولمدلا	جهة الطلب:	وحدة الإدارة القطرية للضفة الغربية وقطاع غزة
خط الإنتاج:	تمويل خاص	الوحدة المسؤولة:	كارين بيزاني في السادس من حزيران 2016. إعداد:
السياق القطري:	الضفة الغربية وقطاع غزة	السنة المالية لإقرار التمويل:	كارين بيزاني في 27 حزيران 2016. تنقيح:
المنطقة:	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أداة الإقراض:	أداة تمويل المشاريع الاستثمارية
مُعرف المشروع الأم	P129861	اسم المشروع الأم:	الضفة الغربية وقطاع غزة: مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P129861)

الهدف الإنمائي للمشروع

نص الهدف الإنمائي للمشروع الأم

يتجسد الهدف الإنمائي للمشروع بتحسين انتقال الشباب الفلسطينيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي إلى سوق العمل أولاً من خلال تدعيم الشركات فيما بين مؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف لضمان أن البرامج التعليمية أكثر انسجاماً مع احتياجات سوق العمل، ثانياً عبر النهوض بقدرة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي لجمع وتحليل البيانات عبر نظام متابعة الخريجين ونشرها بهدف رصد ومتابعة نتائج البرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي وتوظيفها في بلورة السياسات التعليمية وتنفيذها.

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع الممول بموجب التمويل الإضافي: ما من تغيير على فحوى الهدف الإنمائي.

النتائج

مستوى تقديم التقارير المتعلقة بالنتائج: مستوى المشروع

هل تم أخذ المؤشرات الأساسية للقطاع بعين الاعتبار: نعم

مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

الحالة	اسم المؤشر	الأساسي	وحدة القياس	خط الأساس	الفعلي (الحالي)	الهدف النهائي
لا يوجد تغيير	معدل البطالة في صفوف خريجي مؤسسات التعليم العالي المشاركة	<input type="checkbox"/>	النسبة المئوية	62.0 للدورة الأولى 67.0 للدورة الثانية	62.0 للدورة الأولى 67.0 للدورة الثانية	10.00-
			التاريخ	30 آب 2013	27 حزيران 2016	31 كانون الثاني 2022
			التعليقات		تقييم تقارير مؤسسات التعليم العالي ونظام متابعة الخريجين بعد حزيران 2016.	

مؤشرات النتائج الوسيطة

الحالة	اسم المؤشر	مؤشر جوهري	وحدة القياس	خط الأساس	الفعلي (الحالي)	الهدف النهائي
لا يوجد تغيير	استخدام معلومات نظام متابعة الخريجين	<input type="checkbox"/>	القيمة	0.00	0.00	4.00
			التاريخ	19 نيسان 2012	27 حزيران 2016	31 كانون الثاني 2022
			التعليقات			
لا يوجد تغيير	استخدام معلومات بوابة متابعة الخريجين	<input type="checkbox"/>	القيمة النوع الفرعي تكميلي	0.00	0.00	50,000 زيارة سنوياً
			التاريخ	23 شباط 2012	27 حزيران 2016	31 كانون الثاني

2022							
			التعليقات				
80 في المئة من المشاريع الفرعية الممولة	16 (مشروع فرعي)	0.00	القيمة	القيمة	<input type="checkbox"/>	نسبة المشاريع الفرعية التي تجعل ممارسة العمل أمراً متاحاً للطلاب.	تم مراجعته
31 كانون الثاني 2022	27 حزيران 2016	23 شباط 2012	التاريخ				
			التعليقات				
80 في المئة من المشاريع الفرعية الممولة	16 (مشروع فرعي)	0.00	القيمة	القيمة	<input type="checkbox"/>	تصميم مشترك للبرامج الدراسية بين مؤسسات التعليم العالي المشاركة وأصحاب العمل	لا يوجد تغيير
31 كانون الثاني 2022	27 حزيران 2016	23 شباط 2012	التاريخ				
			التعليقات				
7000	4000	غير متوفر	القيمة (التراكمية)	القيمة	<input checked="" type="checkbox"/>	المستفيدون المباشرون من المشروع: ¹³	جديد
31 كانون الثاني 2022	27 حزيران 2016	23 شباط 2012	التاريخ				
			التعليقات				

¹³ يُقصد بالمستفيدين المباشرين إلى فئتي المستفيدين الأولى والثانية. تُعرّف الفئة الأولى من المستفيدين بالطلبة المستفيدين من دورة كاملة من دورات صندوق تطوير الجودة بما في ذلك برامج التوظيف، أو الطلبة ممن تلقوا دعم لحل مشاكلهم الحياتية. في حين تشير الفئة الثانية من المستفيدين إلى الطلبة الذين استفادوا جزئياً من البرامج والتدخلات الممولة من خلال صندوق تطوير الجودة لأغراض عملية بما يجعلهم مجهزين للانخراط بالفصل الدراسي الثاني أو السنة الدراسية المقبلة عند دخول منحة صندوق تطوير الجودة حيز التنفيذ.

50.0	51.8	غير متوفر	القيمة	النسبة المئوية النوع الفرعي تكميلي	<input checked="" type="checkbox"/>	منهّن نساء	جديد
31 كانون الثاني 2022	27 حزيران 2016	23 شباط 2012	التاريخ				
75.0	غير محدّد	غير متوفر	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	المستفيدون الذين يشعرون أنّ استثمارات المشروع قامت بعكس احتياجاتهم (طلاب -بالمائة))	جديد
	27 حزيران 2016	23 شباط 2012	التاريخ				
			التعليقات				

الملحق الثاني: تقديرات تكاليف المشروع المنقحة

الجدول الأول للتقديرات التفصيلية للتمويل إضافي
مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل (P129861)

المبلغ (بالدولار الأمريكي)	المكوّن / النشاط
383,950.00	المكوّن الأول: منح مشروع الانتقال من التعليم إلى سوق العمل
3,874,695.00	1. الخدمات الاستشارية وورش العمل والتدريب (*)
4,258,645.00	2. المنح
	إجمالي المكون الأول
110,000.00	المكوّن الثاني: نظام متابعة خريجي مؤسسات التعليم العالي
110,000.00	1. الخدمات الاستشارية وورش العمل والتدريب
	إجمالي المكون الثاني
556,355.00	المكوّن الثالث: إدارة المشاريع
75,000.00	1. الخدمات الاستشارية
631,355.00	2. التكاليف التشغيلية (**)
	إجمالي المكون الثالث
5,000,000.00	التكلفة الإجمالية للمشروع:

(*) تكاليف التدريب وورشات العمل: أنشطة ورش العمل أو التدريبات (عدا الخدمات الاستشارية) التي يتعين تنفيذها في إطار المشروع، والتي وافق عليها البنك الدولي، بما في ذلك تكاليف السفر الضرورية محلياً ودولياً والتي تكبدها المشاركون في الحلقات التدريبية وورش العمل والجولات الدراسية، وكذلك تكاليف السكن والمعاش وبدل إقامة يومي ضمن نطاق المعقول، والتسجيل، والتعليم، ورسوم المدرسين والميسرين، والنفقات التنظيمية الطفيفة (بما في ذلك تكاليف القرطاسية والنشرات والمواد التدريبية)، وتكاليف الترجمة والترجمة الفورية، وتكاليف إيجار المرافق، وأي نفقات أخرى تتصل مباشرة بورش العمل والتدريبات والأنشطة المتعلقة بالجولات الدراسية على النحو والهيئة المتفق عليها مع البنك الدولي.

(**) التكاليف التشغيلية تعني التكاليف التي تتكدها وزارة التربية والتعليم في إطار المشروع عن حساب كل من: أولاً، تشغيل وصيانة المعدات المكتبية؛ ثانياً، تكاليف النقل والسفر المرتبطة بتنفيذ المشروع بما في ذلك بدل إقامة يومي لموظفي المشروع ومجلس صندوق تطوير الجودة في حالة السفر على المستوى المحلي أو الخارجي؛ ثالثاً، تكلفة استئجار المساحات المكتبية؛ رابعاً، اللوازم المكتبية والمرافق وإدارة المكاتب، بما في ذلك الترجمة والطباعة والمنشورات الدعائية؛ خامساً، تكاليف الاتصالات؛ سادساً، الرسوم المصرفية ضمن نطاق معقول؛ سابعاً، تكاليف عقد الاجتماعات؛ ثامناً، تكاليف مواد الطباعة والنشر اللازمة لتنفيذ حملة الاتصال والتوعية؛ تاسعاً تكاليف الطباعة من أدوات جمع البيانات باستثناء رواتب موظفي الخدمة المدنية المستفيدة؛ عاشراً وأخيراً تكاليف إنتاج وثائق المناقصة.

الجدول الثاني: التكلفة الإجمالية المنقحة للمشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

الإجمالي	التمويل الإضافي	مشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل	المكون
9.26	4.26	5.00	المكون الأول: منح مشروع الانتقال التعليم إلى سوق العمل
0.71	0.11	0.60	المكون الثاني: نظام متابعة خريجي التعليم العالي
1.53	0.63	0.90	المكون الثالث: إدارة وتنسيق المشاريع
11.50	5.00	6.50	الإجمالي

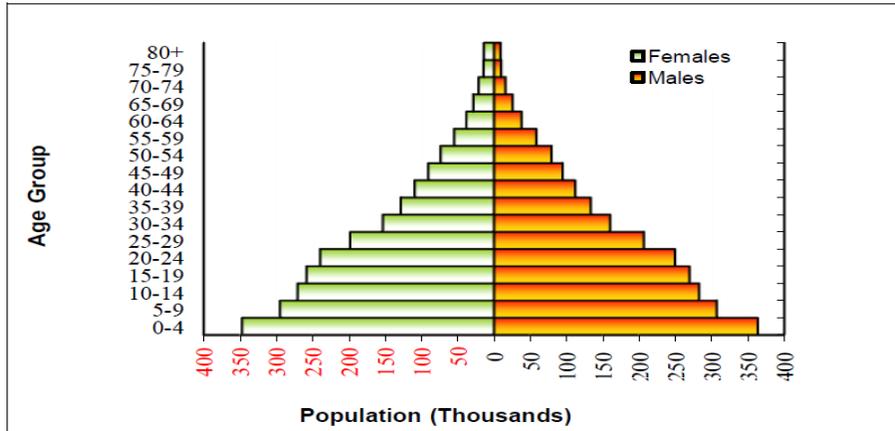
الملحق الثالث: تحليل النتائج المنقحة

التركيبة السكانية

1. **لاتجاهات السكانية آثار هامة على سوق العمل.** تعتبر شريحة الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة واحدة من أصغر الشرائح الشبابية عمراً على مستوى الشرق الأوسط. ويعتبر هذا القطاع ثاني أصغر قطاع سكاني في منطقة الشرق الأوسط بعد اليمن.¹⁴ ففي عام 2015، بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً ما نسبته 40 في المئة ووصلت نسبة من بلغ سن العمل منهم؛ أي من تتراوح أعمارهم بين 25 عاماً وحتى 64 عاماً، ما نسبته 35 في المئة. وعلى العكس من ذلك، بلغت نسبة كبار السن من تربو سنونهم عن 65 ثلاثة في المئة فقط من السكان.¹⁵ (الشكل رقم 1) فتوفر هذه التركيبة السكانية فرصة للضفة الغربية وقطاع غزة للاستفادة من الفوائد الكامنة فيما يعرف بالعائد الديمغرافي نتيجة تخطي نسبة السكان ممن هم في سن العمل (أي مجموعة مستقلة من السكان) معدل نمو الفئات العمرية الأخرى. وستعتمد هذه الفرصة في الاستفادة من فوائد العائد الديمغرافي جزئياً على قدرة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على بناء وتطوير قوة عاملة فاعلة بقطاعي الصحة والتعليم، فضلاً عن دور هذه الفئة في بناء سوق عمل ذي قدرة على استيعاب القوة العاملة الجديدة.

2. **على الرغم تناقص معدلات الخصوبة إلا أنها ما تزال مرتفعة حيث تبلغ 4.1 في المئة.** وتشكل معدلات الخصوبة نسبة عالية 4.1 في المئة (3.7 في المئة في الضفة الغربية و4.5 في المئة في قطاع غزة). ويقدر النمو السكاني السنوي في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 3 في المئة (2.6 في المئة في الضفة الغربية مقابل 3.5 في المئة في قطاع غزة) وتؤثر هذه الاتجاهات على حجم السكان في سن العمل، وبالتالي، على حجم قوة العمل.

الشكل 1: التوزيع السكاني حسب العمر ونوع الجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2015



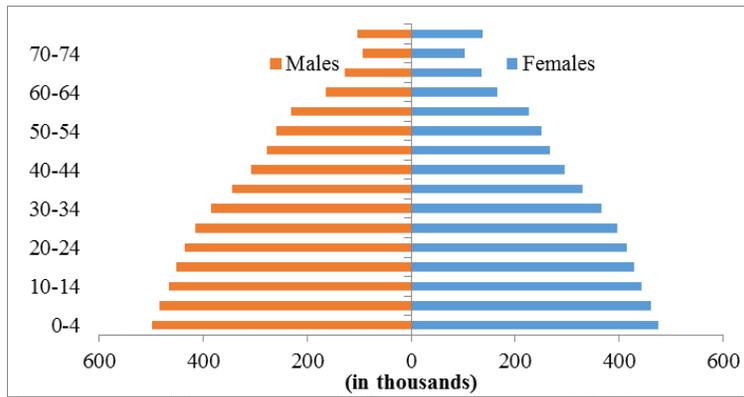
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين بالأرقام 2015

¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين بالأرقام، 2014؛ رام الله، الضفة الغربية وقطاع غزة.

¹⁵ وزارة الصحة، التقرير السنوي الخاص بالصحة 2012، 2013، وزارة الصحة رام الله، الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. وبحلول عام 2050، فإن الفلسطينيين في سن العمل سيمثلون تقريباً نصف عدد السكان. ومن المتوقع أن تنمو وتصل نسبة المسنين الذين تزيد أعمارهم على 65 عاماً إلى سبعة في المئة. وعلى النقيض من ذلك، فإن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنتقلص إلى 29 في المئة.¹⁶

الشكل 2: التوزيع السكاني حسب العمر والجنس في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2050



المصدر: البنك الدولي، 2014¹⁷

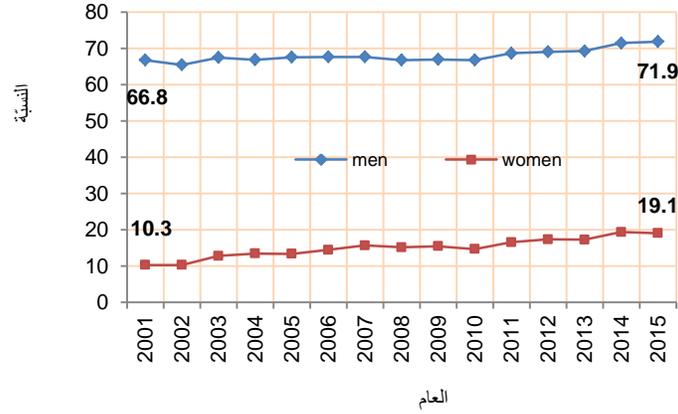
التركيبة السكانية وفقاً لسن العمل

4. مشاركة الرجال في القوى العاملة هي أعلى بحوالي أربع مرات من مشاركة المرأة. فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق
5. بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة 46 في المئة؛ في المئة؛ 72 في المئة للذكور مقابل 19 في المئة للإناث. وبلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة على مستوى الضفة الغربية 46 في المئة؛ حيث بلغت نسبة مشاركة الرجال 73 في المئة مقابل 19 في المئة للنساء. في حين بلغت نسبة القوى العاملة في قطاع غزة حوالي 45 في المئة؛ 70 في المئة من الذكور مقابل 20 في المئة للإناث (الشكل رقم 3). وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة التي شهدتها معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في السنوات الأخيرة، إلا أن المشاركة الاقتصادية للمرأة، فضلاً عن الجهود المبذولة لزيادة ذلك، ما زالت تشكل تحدياً. حيث تعد نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل إحدى أدنى المعدلات في العالم، بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ 53 في المئة، هذا على الرغم من ارتفاع مستوى تعليم المرأة الفلسطينية.

الشكل الثالث: معدل مشاركة الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر في القوى العاملة (2001-2015)

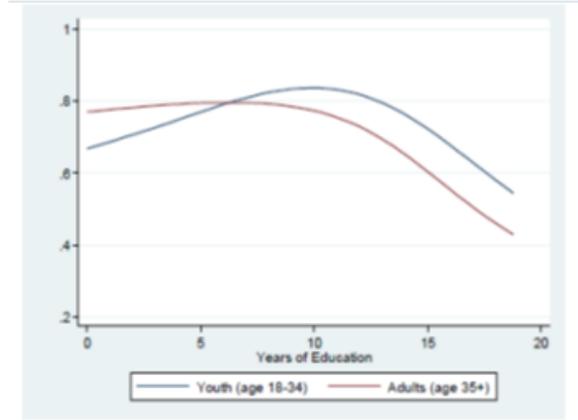
¹⁶ البنك الدولي، جداول الإسقاط الديموغرافي حسب الدولة والمجموعة، حسب إحصاءات الصحة والتغذية والسكان لعام 2014: العاصمة واشنطن.

¹⁷ البنك الدولي، جداول الإسقاط الديموغرافي حسب الدولة والمجموعة، حسب إحصاءات الصحة والتغذية والسكان لعام 2014: العاصمة واشنطن.



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الخاص بالقوى العاملة الفلسطينية، 2015

6. تشوب المشاركة في سوق العمل الفلسطيني تباين صارخ على مستوى النوع الاجتماعي، مما يشير للعوائق الإضافية التي تجابهها المرأة للدخول إلى سوق العمل في ظل هذا المناخ متفاهم الصعوبة. حيث اتسعت الفجوة بين نسبة الذكور للإناث، ممن بلغن سن العمل، في سوق العمل خلال العقد الأخير لتصل 54 في عام 2015 (الشكل رقم 4). ولكن تزداد احتمالية انخراط النساء الشابات والأكبر سنً في سوق العمل كلما ازدادت سنون تعليمهن أو مؤهلاتهن التعليمية (الشكل رقم 5)، إلا أن نسبة النساء العاملات ما زالت في محيط 19 في المئة لتصل إلى 40 في المئة بين النساء كبيرات السن. ولكن وبشكل إجمالي تبقى نسبة مشاركة المرأة مُنخفضة إذا ما قورنت مع متوسط انخراط النساء في منطقة الشرق الأوسط البالغ 21.8 في المئة في عام 2014، وهي بذلك واحدة من أدنى المعدلات الإقليمية في الدول النامية.



الشكل رقم 4. المشاركة في القوى العاملة حسب النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2002-2015

المصدر: الدراسة الاستقصائية للإنفاق والاستهلاك لعام 2009

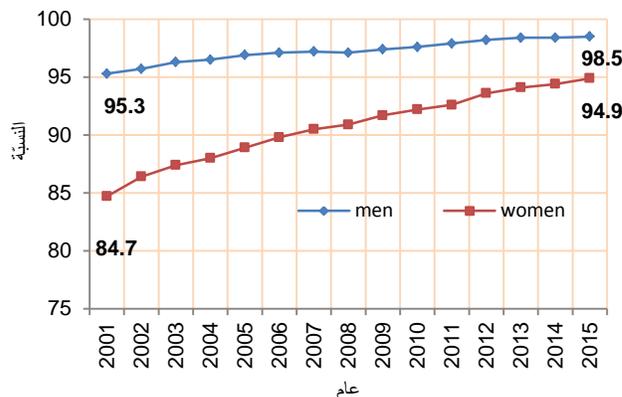
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015

7. هناك فجوة صارخة فيما يتعلق بمتوسط الأجور اليومية بين الرجال والنساء. فوفقاً لمسح القوى العاملة الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015 بلغ متوسط الأجر اليومي للإناث 81.9 شيكل مقابل 108.0 شيكل للذكور في عام 2015.

8. ومن الجدير بالذكر أن نسبة الشباب خارج القوى العاملة عالية، وبالأخص الشباب. وبلغت نسبة الشباب خارج القوى العاملة 61.5 في المئة. هذا في حين أن أكثر من ثمانية من كل عشر شابات (84.4 في المئة) غير نشطة مقارنة مع أقل من أربعة من كل عشرة شبان (38.2 في المئة). وتختلف أسباب الخمول بين الجنسين، حيث يكون الشبان حاملين وغير منخرطين، على وجه الخصوص، بسبب الانخراط في الدراسة. بينما تختلف الأسباب للشابات، حيث أن جزءاً منهن غير نشط نظراً لمتابعتهن الدراسة والجزء الآخر منهن خاصة غير الطالبات يُعزى كمونهن في الغالب لتزوجهن والبقاء كربات بيوت.

9. هذا وقد شهد محو الأمية بين النساء ارتفاعاً مطرداً، حيث بلغت معدلات الإمام بالقراءة والكتابة 94.9 في المئة في صفوف الإناث مقارنة مع 98.5 في المئة للذكور في عام 2015 (الشكل رقم 6). وعلى الرغم من ارتفاع معدلات القدرة على القراءة والكتابة بين الإناث طوال العقد الماضي، إلا أن الفجوة لا تزال لصالح الذكور بنسبة 3.6 في المئة.

الشكل رقم 6: معدلات معرفة القراءة والكتابة للذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وأكثر خلال الأعوام 2001-2015

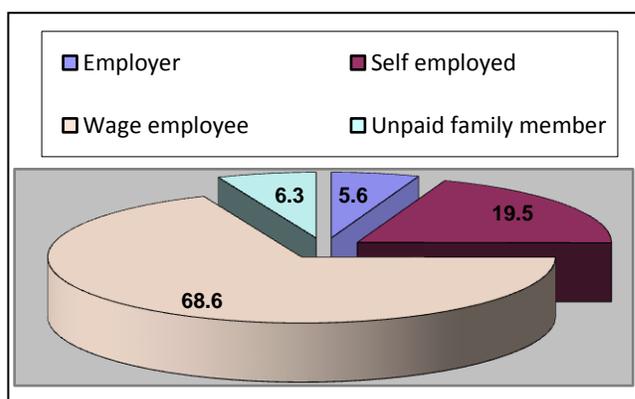


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015

صفة التوظيف

10. أكثر من ثلثي العاملين هم من الموظفين العاملين بأجر. حيث أظهر مسح القوى العاملة الصادر مؤخراً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للربع الأول من عام 2016 (كانون الثاني-آذار، 2016) أن أكثر من ثلثي الأشخاص العاملين هم من الموظفين بأجر كما هو موضح في الشكل رقم 4 (64.1 في المئة في الضفة الغربية مقابل 79.1 في المئة في قطاع غزة). هذا وتشكل شريحة الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص 19.5 في المئة (21.8 في المئة في الضفة الغربية و 14.1 في المئة في قطاع غزة)، في حين أن النسبة الباقية تمثل إما أفراد لأسر تعمل بغير أجر (6.3 في المئة؛ 7.2 في المئة في الضفة الغربية و 4.1 في المئة في قطاع غزة)، أو أرباب عمل (5.6 في المئة؛ 6.9 في المئة في الضفة الغربية و 2.7 في المئة في قطاع غزة).

الشكل رقم 7: نسبة توزيع العاملين حسب صفة التوظيف في الربع الأول لعام 2016



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، الربع الأول لعام 2016

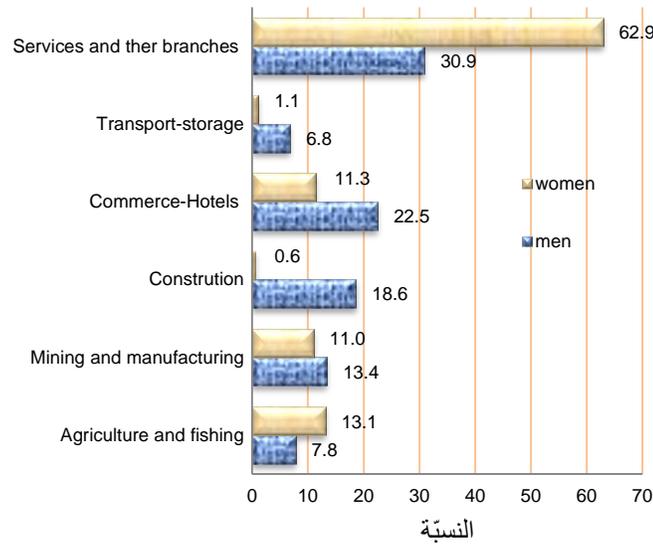
11. وهذا ومعظم الشباب هم موظفون يعملون بأجر في القطاع الخاص في الأغلب. وبالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن 85 في المئة من الشباب هم موظفون يعملون بأجر؛ موزعين 84.9 في المئة في الضفة الغربية و85.8 في المئة في قطاع غزة. هذا وتبلغ نسبة الموظفين الذين يعملون بأجر من إجمالي الموظفين 84.9 في المئة للذكور مقابل 86.0 في المئة للإناث. حيث عمل حوالي 83 في المئة من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة في القطاع الخاص؛ موزعين 83.7 في المئة في الضفة الغربية، مقابل 82.3 في المئة في قطاع غزة، فيما تم توظيف 10 في المئة في المؤسسات العامة.

12. تتأثر المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى حد كبير بانخفاض الطلب على عمل المرأة وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني الموجهة لصالح قطاع الخدمات. وكما تبدو عليه الأمور، ما تزال 83 في المئة من النساء خارج سوق العمل. وتجدر الإشارة إلى أن عدم التوافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل هو عامل مهم آخر يدفع لزيادة هذه النسب. إن معدل الالتحاق في الجامعات مرتفع في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنه من الملاحظ أن التحاق المرأة في الجامعات يكون في العادة في المجالات المقبولة اجتماعياً، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والفنون، والعلوم الإنسانية والعلوم الحياتية.

13. لذلك نجد بأن غالبية النساء يعملن في قطاع الخدمات (الصحة والتعليم والقطاع العام). ويُعتبر قطاعي الخدمات والزراعة المُوَطَّف الرئيس للنساء، وهو ما يمثل 62.9 في المئة و13.1 في المئة من إجمالي عدد النساء العاملات على التوالي (الشكل رقم 8).

الشكل رقم 8: التوزيع النسبي للعاملين الذين

يبلغون 15 سنة فأكثر حسب النوع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، 2015



البطالة

14. وما يثير القلق بذات القدر هو الزيادة المستمرة في معدلات البطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24). حيث اتسعت الفجوة بين معدل البطالة العام ومعدل البطالة بين الشباب من 11 نقطة مئوية في عام 2002 إلى 14.8 نقطة مئوية في عام 2015. هذا وقد واجهت الشباب زيادة أكبر في معدلات البطالة مع ما يقرب من ضعف عدد العاطلين عن العمل في عام 2015 بالمقارنة مع السنوات السابقة¹⁸. وتظهر بيانات الدراسة الاستقصائية الفلسطينية للإنفاق والاستهلاك لعام 2009 أن الشبان البالغين 18-34 عاماً كانوا أكثر عرضة للخروج من سوق العمل بالرغم من زيادة سنوات تعليمهم، وربما يعود ذلك إلى تثبيط معنوياتهم (البنك الدولي، 2011).

15. وكان معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من بين أعلى المعدلات في العالم نتيجة للأزمة الاقتصادية والسياسية التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000. حيث بلغت معدلات البطالة ذروتها لتصل 30 في المئة في عام 2002 لتبدأ بتراجع خجول جداً بحلول عام 2007، إلا أن معدل البطالة بقي أعلى بكثير من 20 في المئة خلال العقد الماضي، وارتد إلى 25.9 في المئة في عام 2015 (الشكل رقم 9). ومع ذلك، فمعدلات البطالة هذه تقلل من درجة احتياج الفلسطينيين حقيقية للعمل، ذلك لأن الذين يملكون وظائف يقومون بشكل متزايد بالشكوى عن كونهم عاطلين جزئياً عن العمل خلال أسبوع العمل. هذا وقد ارتفع معدل البطالة الجزئية بين العاملين من 15 في المئة في عام 1998 إلى أكثر من 25 في المئة في عام 2009¹⁹ (البنك الدولي، 2011).²⁰

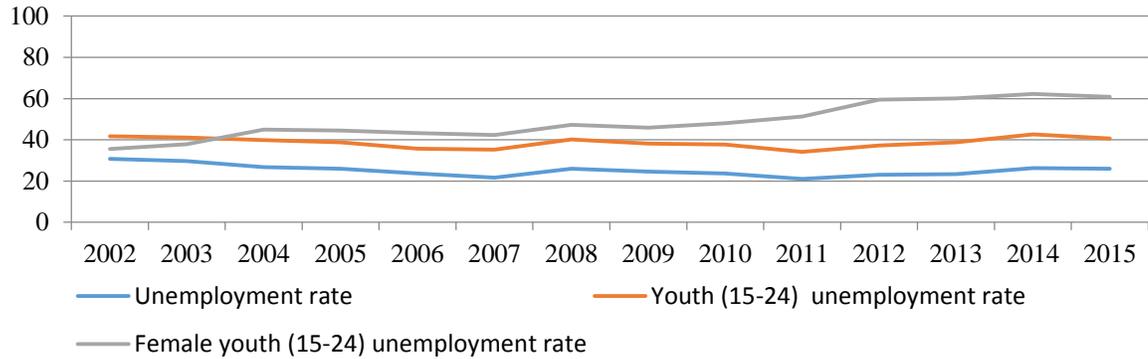
¹⁸ قد يوحي ارتفاع البطالة بين صفوف الإناث منذ عام 2003 بأن البطالة المنتشرة بين الذكور تدفع بالمرأة إلى العمل. هذا وتشير تقديرات النموذج الذي يصحح خصائص المشاركة في سوق العمل وخصائص الموظفين أنه للنساء العاملات وللشباب فرصة أكبر لأن يتوظفوا عندما يكون رب الأسرة عاطلاً عن العمل (البنك الدولي، 2011).

¹⁹ ويتم تعريف الشخص بأنه موظف جزئي إذا كان يعمل خلال الأسبوع أقل من 35 ساعة وإذا مثل ذلك بنسبة مئوية من أولئك الذين يعملون حالياً.

²⁰ البنك الدولي، 2011. "التعامل مع الصراخ؟ الفقر والإدماج في الضفة الغربية وقطاع غزة." العاصمة واشنطن. مجموعة البنك الدولي. تتوافر المواد على:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2774>

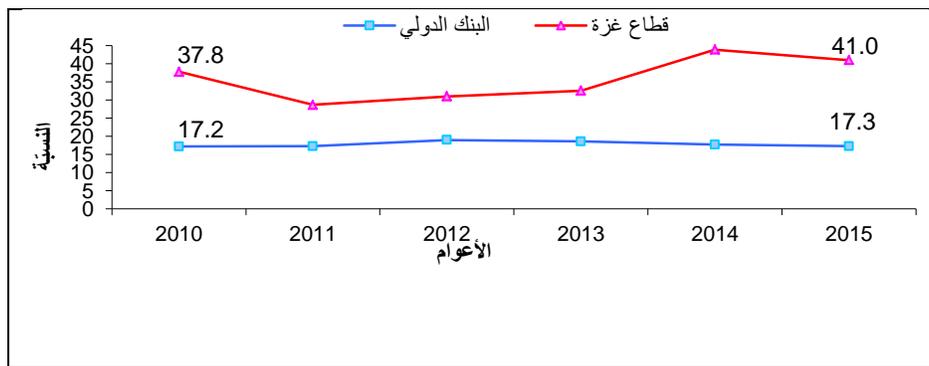
الشكل رقم 9. البطالة وبطالة الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2002-2015



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للأعوام 2002-2014. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015

16. تشهد معدلات بطالة الشباب تزايداً ترتفع حدته بين النساء، وتبلغ معدلات البطالة بين المشاركين في القوى العاملة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وما فوق في الضفة الغربية وقطاع غزة نسبة 26 في المئة (حوالي 336,000 نسمة)؛ 23 في المئة بين الذكور و39 في المئة بين الإناث. وكان معدل البطالة في الضفة الغربية 17 في المئة (حوالي 143,000) موزعاً كالاتي: 15 في المئة للذكور و27 في المئة للإناث، مقابل 41 في المئة في قطاع غزة (حوالي 193,000) موزعاً كالاتي: 36 في المئة للذكور و60 في المئة للإناث (الشكل رقم 10). وكانت الفجوة بين معدل البطالة العام ومعدل البطالة بين الشباب قد ارتفعت من 11 نقطة مئوية في عام 2002 إلى 14.8 نقطة مئوية في عام 2015. هذا وقد واجهت الشباب أكبر زيادة في معدلات البطالة مع ما يقرب من ضعف عدد العاطلين عن العمل في عام 2015 بالمقارنة مع السنوات السابقة²¹. وتظهر بيانات الدراسة الاستقصائية الفلسطينية للإنفاق والاستهلاك لعام 2009 أن الشبان البالغين 18-34 عاماً كانوا أكثر عرضة لمغادرة سوق العمل بالرغم من زيادة سنوات تعليمهم، وربما يعود ذلك إلى تثبيط معنوياتهم وتزايد الإحباط (البنك الدولي، 2011).

الشكل رقم 10: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة والذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر حسب المنطقة، للأعوام 2010-2015



²¹تد يوحي ارتفاع معدل البطالة بين صفوف الإناث منذ عام 2003 بأن البطالة المنتشرة بين الذكور تدفع بالمرأة إلى العمل. هذا وتشير تقديرات النموذج الذي يصحح خصائص المشاركة في سوق العمل وخصائص الموظفين أنه للنساء العاملات وللشباب فرصة أكبر لأن يتوظفوا عندما يكون رب الأسرة عاطلاً عن العمل (البنك الدولي، 2011).

17. بلغ متوسط فترة البطالة للشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة 25.7 شهراً؛ 23.6 شهراً في الضفة الغربية و27.0 شهراً في قطاع غزة. وبالمقابل، سجل متوسط فترة البطالة 24.2 شهراً للذكور مقابل 29.4 شهراً للإناث. وبناء على استطلاع رأي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن الشباب الفلسطيني لعام 2015، فقد أشار غالبية الشباب، أي ما نسبته 76.4 في المئة، أن غياب الوظائف هو السبب الرئيس لعدم العمل، بينما أفاد 9.6 في المئة أن وظائفهم لا تتطابق ومؤهلاتهم وخبراتهم.

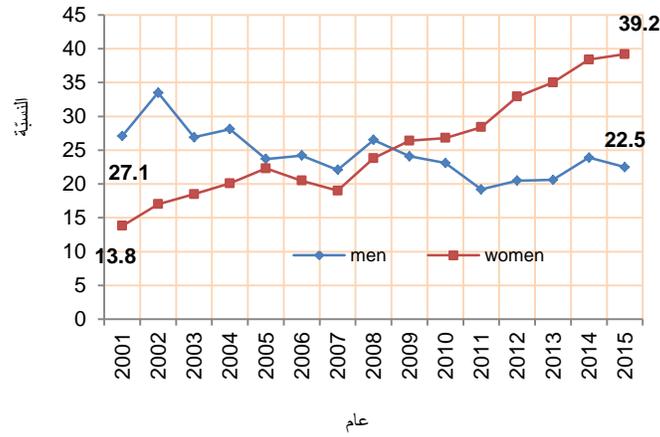
التعليم

18. وفقاً للمسح المشترك الذي أجرته منظمة العمل الدولية وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني المعنون بانتقال الشباب من الدراسة إلى العمل فإن معدل البطالة في أوساط الشباب أعلى بمرّة ونصف من فئة الشباب ممن لا يملكون شهادة أكاديمية، حيث تصل نسبة البطالة في أوساط الفئة الأولى 47 في حين تسجل الفئة الثانية 31 في المئة. وإذا ما أشار ذلك إلى شيء فإنه يشير إلى أن سوق العمل ليس من التطلب ما يشكل دافعاً لمن يستثمرون بإكمال تعليمهم ليقفوا في نهاية المطاف في طابور الأيدي العاملة للحصول على شيء من الوظائف القليلة المتاحة. في حين أن 31 في المئة من الشباب العاطلين عن العمل يسعون خلف وظائف و75 في المئة من الطلبة الحاليين يفضلون عملهم المستقبلي "وظيفة"، إلا أن هذه الوظائف تمثل شريحة صغيرة من الشباب تبلغ 13.1 في المئة فقط. وقد سجل الذين تخصصوا في العلوم الطبيعية أعلى معدلات البطالة بنسبة بلغت 70.4 في المئة، تليها العلوم الإنسانية بنسبة 64.7 في المئة. هذا وقد بلغت نسبة البطالة أعلى معدلاتها، 47.3 في المئة، في صفوف الخريجين الشبان الذين تخصصوا في الرياضيات والإحصاء، تلاها قطاع الخدمات الشخصية بنسبة 45.8 في المئة. أما بالنسبة للشابات الخريجات، فقد كانت أعلى معدلات البطالة من نصيب أولئك الذين تخصصوا في الإعلام بنسبة 88.9 في المئة والعلوم الطبيعية بنسبة 82.3 في المئة²².

19. وما يقرب من نصف النساء اللواتي درسن 13 سنة فأكثر هنَّ عاطلات عن العمل. هذا وقد بلغ معدل البطالة بين صفوف الإناث 39.2 في المئة، مقابل 22.5 في المئة للذكور في عام 2015 (الشكل رقم 11). ومن الجدير بالملاحظة أن أعلى معدل بطالة بين النساء كان من نصيب اللواتي درسن 13 سنة فأكثر بنسبة تصل إلى 48.0 في المئة.

الشكل رقم 11: معدل البطالة بين الرجال والنساء الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر
للأعوام 2015-2001

²² المصدر السابق.

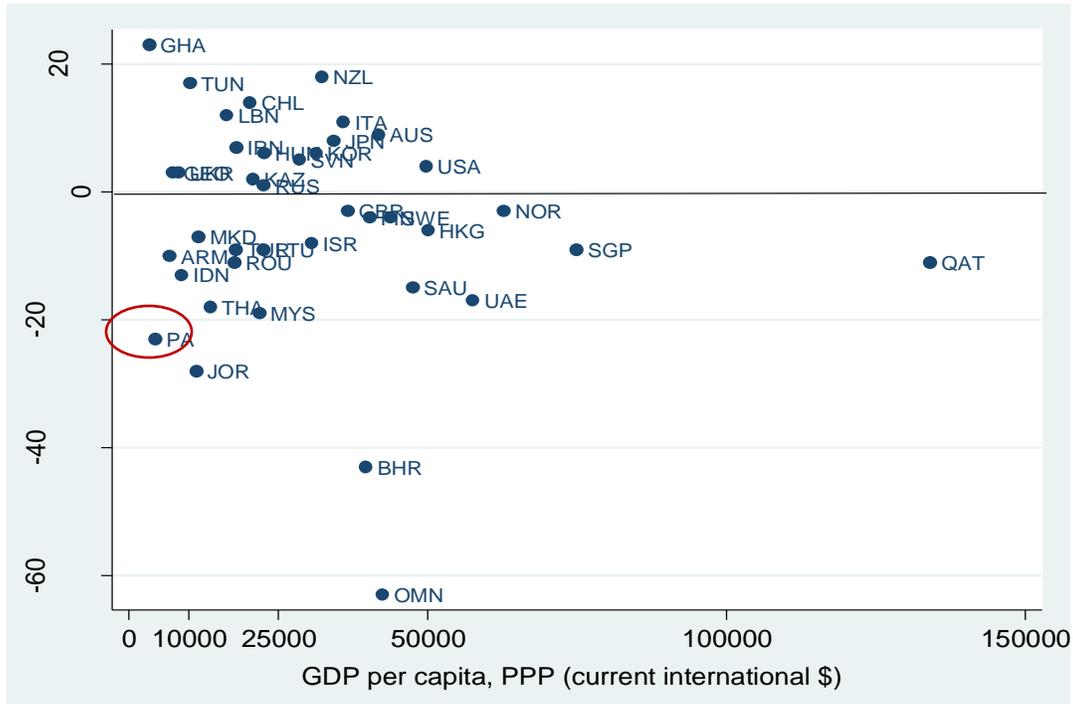


20. إنَّ الفجوة بين الجنسين في سوق العمل موجودة على الرغم من تفوق الإناث على الذكور في النتائج التعليمية. حيث كما هو مبين في المخطط النقضي أدناه (الشكل رقم 12)، فقد فاق أداء طالبات الصف الثامن في الضفة الغربية وقطاع غزة أداء نظرائهن من الطلبة في اختبار "الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" أو "TIMSS²³ لمادة الرياضيات لعام 2011 بفارق 23 نقطة. إنَّ الفجوة بين الجنسين في درجات اختبار TIMSS هي أمر تشترك به العديد من البلدان، ولكنه يبدو أكثر وضوحاً في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط الأخرى، مثل الأردن والخليج. وأضف إلى ذلك أن هذه الفجوة التعليمية بين الجنسين واضحة في التعليم العالي، حيث بلغت معدلات إتمام مرحلة التعليم الثانوي ونسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم العالي للإناث 82.1 و54 في المئة على التوالي، في حين بلغت تلك المعدلات للذكور 66.9 و35 في المئة على التوالي. ولسوء الحظ، اتجاهات التعليم الإيجابية للمرأة لا تترجم إلى أي تقدم ملحوظ في سوق العمل.

الشكل رقم 12. الفرق في متوسط درجات الرياضيات بين طلبة الصف الثامن الذكور والإناث،

²³ TIMSS يعني "الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم"

حسب البلد، TIMSS 2011



المصدر: "الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" لعام 2011 ومؤشرات التنمية العالمية لعام 2011.

الانتقال إلى سوق العمل

21. قد يواجه الشباب في الضفة الغربية وغزة البطالة لفترة طويلة جدا. حيث أظهرت نتائج المسح الأسري التي أجرتها منظمة العمل الدولية في عام 2013 بشأن مشروع تحقيق الانتقال من التعليم إلى العمل للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-29²⁴ أظهرت أن الشباب في الضفة الغربية وغزة قد يبقى عاطلا عن العمل لفترة طويلة جدا. حيث بلغت نسبة الشباب العاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنتين 32.2 في المئة؛ 31.0 في المئة للشبان و35.0 في المئة للشابات. أما إذا تم اعتبار البطالة طويلة الأجل، بالبحث عن عمل لمدة سنة واحدة أو أكثر، فإن هذا سيؤثر على أكثر من نصف، تحديداً 56.7 في المئة من الشباب. لا بل أن البطالة طويلة الأمد والتي يُشار بها لمن يبحثون عن عمل لفترة سنة أو أكثر، فإنها تؤثر على نصف العاطلين عن العمل من الشباب. ويجب التأكيد بأن استمرار ارتفاع معدل البطالة قد يسفر عن عواقب وخيمة على المدى البعيد مثل زيادة معدل البطالة في المستقبل وازدياد فترة الوظائف غير المستقرة لا بل قد يؤول ذلك لكساد في نمو الدخل. (منظمة العمل الدولية، 2010). وفي نفس الوقت، مع ازدياد المدة التي يقضيها العاطل عن العمل في البحث عن وظيفة، تزداد نظرة أرباب العمل المحتملين إليه أجحافاً كأن يرونه من الأشخاص غير الصالحين للعمل.

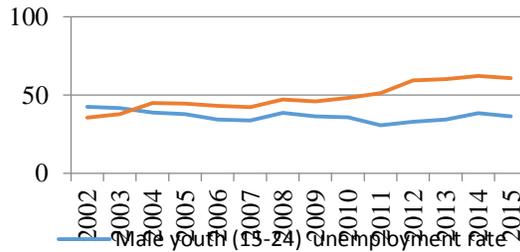
22. وكانت نسبة قليلة من الشباب الفلسطيني تبلغ 22.6 في المئة قد أكملت عملية انتقالها إلى السوق محققين وظائف مستقرة أو مرضية. ولم يباشر حتى اللحظة ما يقرب من النصف، تحديداً 45.6 في المئة، عملية الانتقال إلى سوق العمل، بينما ما زالت ما نسبته 31.8

²⁴ طارق صادق وسارة إيلدر (2014)، منظمة العمل الدولية: انتقال الشباب والشابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سوق العمل. منشورات Work4Youth، رقم 20، برنامج تشغيل الشباب، قسم سياسة التوظيف، أيلول 2014.

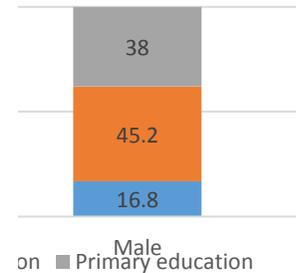
في المئة ضمن المرحلة الانتقالية.²⁵ وفي حين أكمل 38.9 في المئة من الشبان عملية الانتقال إلى سوق العمل، بينما انتقلت ما نسبته 6.6 من الشابات إلى السوق. ولم تبدأ غالبية النساء، 62.1 في المئة، حتى اللحظة المرحلة الانتقالية، مقارنة مع 29.0 في المئة من الشبان؛ و31.3 في المئة من الشابات ما زلن ضمن المرحلة الانتقالية، مقارنة مع 32.2 في المئة من الشبان. وكانت البطالة السبب الرئيس لعدم اكتمال عملية الانتقال؛ حيث أن 74.0 في المئة من جميع الشباب في المرحلة الانتقالية عاطلين عن العمل. هذا وكان ما نسبته الخمس، تحديدا 20.8 في المئة من الشباب في المرحلة الانتقالية غير متعاونين مع خطط العمل المستقبلية، أما الـ5.3 في المئة المتبقية من نسبة الشباب الذين ما زالوا في المرحلة الانتقالية فيعزى عدم انتقالهم لمشاركتهم في أعمال مؤقتة غير مرضية أو لأنهم باسروا العمل لحسابهم الخاص.

23. توجد فروق واضحة بين الجنسين في سوق العمل وتترجم إلى اختلافات واضحة بشكل صارخ بين الجنسين في أنماط الانتقال من التعليم إلى العمل. وفي حالة عدم وجود استثمارات جديدة في القطاع الخاص، فإن هنالك إمكانية محدودة لاستيعاب هذا العدد الكبير والمتزايد من طالبي العمل من الشباب. ومع ذلك، وضمن هذا المجال المحدود، فالإناث من طالبي العمل غير قادرات على المنافسة على قدم المساواة. ويبدو أن الشابات الخريجات المتعلقات يواجهن عقبات إضافية في العثور على عمل. ويبدو ذلك جلياّ بتأسيح الهوة بين نسبة الخريجات والخريجين العاطلين عن العمل، حيث ارتفع هذا الفارق من 6 نقاط مئوية في عام 2004 حتى وصل 24.4 نقطة مئوية في عام 2015 (الشكل رقم 13). ومن اللافت للنظر أنه في عام 2013، شكلت النساء الحاصلات على تعليم عالٍ 91 في المئة من نسبة البطالة الكلية بين الإناث، في حين أن الذكور الحاصلين على تعليم عالٍ يشكلون ما نسبته 16.8 في المئة فقط من نسبة البطالة الكلية بين الذكور (الشكل رقم 14). فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على اختلاف أنماط الانتقال من التعليم إلى العمل بين الجنسين بشكل كلي. أما أولئك النساء اللاتي يجدن فرصة عمل في نهاية المطاف، يعمل 70 في المئة منهن في القطاع العام والمجال الرئيسي لفرص عملهن هو قطاع الخدمات، والذي بدوره يوظف نحو 62.9 في المئة من النساء. وتوفر قطاعات الزراعة والصيد وصيد الأسماك فرص عمل بنسبة 13.1 في المئة للإناث بينما توفر قطاعات التجارة والفنادق والمطاعم فرص عمل لـ11.3 في المئة من النساء (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015). وتشير هذه الاتجاهات إلى أن فرص العثور على عمل مثمر مع إمكانية النمو وتحقيق أي إنجاز تضاعلت للنساء.

الشكل رقم 13. البطالة في صفوف الشباب البالغ 15-24، للأعوام 2002-2015



الشكل رقم 14. تكوين البطالة من خلال التعليم، 2013



²⁵ المصدر السابق.

24. وما تزال القيود المتعلقة بنوع الجنس التي تواجهها المرأة في المشاركة في سوق العمل وإيجاد فرص عمل بأجر موجودة بشكل جلي على كل من جانبي العرض والطلب. من جهة عرض القوى العاملة، تشمل العوامل التي قد تؤثر على تدني معدلات مشاركة المرأة بسوق العمل المواقف الثقافية نحو العمل وجوانب التعليم والمخاوف الأمنية والقيود المفروضة على التنقل وعدم وجود بيئة عمل مناسبة والتمييز في الأجور (برودمان وآخرون 2012). تشكل كل من عدم مواجعة المهارات مع احتياجات السوق عائقاً رئيسياً، لا سيما في ضوء تقييد المرأة في مجالات ومهن ذات قدرة استيعابية محدودة (برودمان وآخرون 2012). بلغت نسبة النساء اللواتي شغلن وظائف مثل المحاماة والهندسة عام 2014 نسبة 20.9 و 22.2 على التوالي، في حين أن النسبة بلغت أعلى من ذلك بكثير في وظائف أخرى مثل التدريس (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014). ومن جانب الطلب على القوى العاملة، تشير الأدلة إلى النساء يواجهن بيئة عمل أكثر عدائية من تلك التي يواجهها الرجال، ففي عام 2013، بلغت النسبة المئوية للشركات التي تضم في هيكليتها مدير أول من الإناث في الضفة الغربية وقطاع غزة ما نسبته 1.2 في المئة (دراسة البنك الدولي الاستقصائية للشركات لعام 2013). وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت ما نسبته 3.4 من النساء فقط رواد أعمال في عام 2009 مع شركات تراوحت أعمارها بين 3 سنوات أو أقل، مقارنة مع 12.4 في المئة من الرجال (الرصد العالمي للأعمال الحرة، 2009).

25. وما يزال قطاع تنمية المهارات، الذي يشمل مقدمي خدمات التدريب والتدريب التقني والمهني والمدارس والجامعات ووزارتي العمل والتربية والتعليم، غير متسق وغير متصل بما ينسجم مع حاجيات القطاع الخاص (تقرير مبادرة النهج القائم على النظم للنهوض بنتائج التعليم للعام 2013). وكما هو موضح في تقرير "مبادرة النهج القائم على النظم للنهوض بنتائج التعليم" لعام 2013، حققت الضفة الغربية وقطاع غزة درجات منخفضة من حيث "تعزيز نهج مدفوعة بالطلب"، مشيراً إلى عدد قليل من الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره في التخطيط والإشراف وتقديم تدريب للقوى العاملة.

26. تُلقى الجودة المتدنية للتوظيف بظلالها السلبية على قدرات الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تحول دون تمكنهم من تحقيق مكنوناتهم الاقتصادية. ويبلغ متوسط طول الفترة الانتقالية إلى سوق العمل 31.8 شهراً، أي أكثر من عامين ونصف، لأولئك الذين لم يباشروا وظائفهم الحالية مقارنة مع 19.5 شهراً خلال الفترة الانتقالية و 55.6 شهراً للشباب الفلسطيني "العالق في المرحلة الانتقالية".

27. وتعتبر السياسات التي تعزز النمو المستدام والمرتكز على التوظيف عاملاً حيوياً إذما أتاحت للشباب فرصة عادلة في وظائف لانقة.²⁶ حيث ترتبط مخرجات ونتائج سوق توظيف الشباب ارتباطاً وثيقاً باتجاهات التوظيف الشاملة ولكنها أكثر حساسية للدورات الاقتصادية. أما المفتاح لعلاج أزمة توظيف الشباب فيتمثل بزيادة في الطلب الكلي حيث سيؤدي ذلك إلى خلق المزيد من فرص العمل للشباب. وتبين البحوث

²⁶ منظمة العمل الدولية، 2013أ.

منظمة العمل الدولية بدورها أن سياسات الاقتصاد الكلي يمكن أن تؤثر في خلق فرص عمل للشباب عن طريق: أولاً: تشجيع التنوع الاقتصادي والتحول الإنتاجي؛

ثانياً: الحد من تقلب الاقتصاد الكلي من خلال الانخراط في سياسات لمواجهة التقلبات الدورية في الوقت المناسب وبالشكل المناسب؛
ثالثاً: تخفيف القيود على نمو القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على الحصول على تمويل للمشاريع فائقة الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم؛

رابعاً: التركيز على التدخلات المستهدفة من جانب الطلب وتأثيرها بشكل خاص على تشغيل الشباب (مثل أعمال البنية التحتية التي توفر عدد زخم من الوظائف، وبرامج التوظيف العامة، وبرامج دعم الأجور والتدريب)؛
خامساً: ضمان التمويل الكافي والمنتظم للتدخلات اللازمة لتوظيف الشباب.

28. **تتطلب أي مبادرة جديدة لمعالجة مسألة خلق فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة مستوى عالٍ من الإجراءات المنسقة.** ومن أجل معالجة مسألة خلق فرص العمل لا بد من معالجة أقلها الإجراءات المنسقة الثلاث: أولاً: إيجاد طرق وأنماط جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص لتحديد فجوات العرض والطلب في سوق العمل بشكل أكثر كفاءة ومنهجية؛ وثانياً: جعل التنفيذ أكثر مرونةً لتخصيص تدريب على المهارات المستهدفة، الأمر الذي يساهم في سد هذه الفجوات؛ حيث من الضروري توفير هذا التدريب في الوقت المناسب وبطريقة قابلة للقياس بحيث تسمح بتقييم دعم الاستجابة لمهارات هذا التدريب لمواجهة الطلب المتغير باستمرار في هذا السوق؛ وثالثاً: توفير أدوات تمويل تكميلية للتخفيف من التشرذم الحاصل والمخاطر التي تحد من زيادة استثمارات القطاع الخاص اللازمة لتوليد النمو وخلق فرص عمل جديدة.

أ. التأثير التنموي للمشروع

29. **وأكدت الخبرة المكتسبة من مشاريع²⁷ صندوق تطوير الجودة المنفذة سابقاً أن المشروع ساعد على تحسين نوعية وأهمية التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي تعزيز آفاق سوق العمل بين الشباب ووضع أساسات نمو القطاع الخاص.** وتلبي نوعية وطبيعة المشاريع الممولة بموجب صندوق تطوير الجودة المهارات الأساسية اللازمة في سوق العمل. وقد ركزوا بشكل خاص على التوظيف المباشر بعد التخرج من خلال إقامة شراكات مع الأطراف الرئيسية ذات الصلة في السوق خلال فترة البرامج. وبُذِلَ هذا الجهد في الوقت المناسب لإعداد الشباب للمستقبل، وفي الوقت المناسب لتعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي وبعث الأمل وتمكين وإدراج الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة من مواجهة سوق عمل ذا قدرة تنافسية عالية.

30. **وقد لاقى صندوق تطوير الجودة، كآلية تنافسية، قبولا حاراً باعتباره أداة فريدة من نوعها لتحويل وتعطيل العقلية السائدة للتدخلات التنموية التقليدية التي تقودها في العادة جهات مانحة خارجية دون تمكين المجتمع المحلي منها.** حيث وضع صندوق تطوير الجودة مسؤولية نجاح التدخلات التنموية بشكل وثيق بين يدي المستفيدين المتلقين ذاتهم، وذلك من خلال إدخال منافسة داخلية بين مؤسسات التعليم العالي وبالشراكة الوثيقة مع شركاء من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، شجع صندوق تطوير الجودة المشاريع الفريدة والمبتكرة التي تقود الصناعة وتنشأ أسواقاً جديدة وتخلق وظائف غير موجودة، مستغلةً بذلك المجالات والقطاعات الأساسية للمجتمع الفلسطيني بدءاً بالصحة العامة، وإنتاج الغذاء، والسياحة، وتصميم الأزياء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأعمال والزراعة وصولاً إلى الهندسة الصناعية.

²⁷ هذا وقد مول صندوق تطوير الجودة حتى الآن 20 شراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاع الأعمال.

31. وعموماً، دعم المشروع إنشاء 20 شراكة هامة واستراتيجية شملت 35 برنامجاً دراسياً بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين العام والخاص، حيث تجاوزت مشاركة الإناث 50 في المئة ويستفيد من المشروع حوالي 2000 طالب وطالبة. وبحلول منتصف عام 2016، كان قد اخذ بعض الشركاء، حوالي الثمانين شريكاً، على عاتقهم التعاون، بعض هؤلاء الشركاء من شركات القطاع الخاص ومنظمات العمل ذات العضوية وأرباب العمل في القطاع العام. وبعض هذه اتحادات وجمعيات أرباب العمل، التي تنطوي في الواقع على مشاركة محتملة لشركات القطاع الخاص من كل الأحجام. من ناحية أخرى، فإن 12 شراكة مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى (بما في ذلك داخل المنطقة وخارجها) هو مؤشر آخر جيد للتدويل.

32. وعلاوة على ذلك، وفر المشروع المنصة اللازمة لتدريب آلاف الطلبة على المهارات العملية وذات الصلة بالسوق من خلال تبني عقلية ومنهج تعليمي جديد يبرز ويؤكد على أهمية حل المشاكل بشكل عملي وترجمة المعرفة النظرية في واقع الحياة اليومية بدلاً من التركيز على الحفظ والتلقين في برامج التعليم العالي، حيث أدركت مؤسسات التعليم العالي أن وجود علاقة وثيقة مع سوق العمل والتدريب على المهارات العملية هو أمر أساسي وضروري لتوظيف الخريجين وتمكينهم من لعب دور هام وإيجابي في المجتمع.

33. وركزت عدة مشاريع لصندوق تطوير الجودة على مهارات ريادة الأعمال ورفع وعي الخريجين على أهمية المشاركة النشطة في حياتهم المهنية من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وكان الطلبة متحفزين للسعي لتحقيق الاعتماد على الذات والعمل الحر، الأمر الذي ينطوي على إمكانية تعزيز تنمية القطاع الخاص وتجاوز عقلية "كون الشخص موظفاً". وفي هذا الصدد، أنشأت عدة مشاريع في مجال تكنولوجيا عملية إعداد موجهة ومرصودة لأفكار تجارية ناجحة لتمكين بدء أعمال تجارية جديدة في نهاية المطاف.

34. وتظهر الدفعة الأولى من الخريجين المستفيدين من المشروع معدلات انخراط في السوق أفضل نسبياً من تلك التي حققها نظرائهم في ذات البرامج للعام السابق. في حين أن 51 في المئة من خريجي المشاريع الفرعية التابعة للدورة الأولى لصندوق تطوير الجودة، بعد تسعة أشهر من التخرج في حزيران 2015، حصلوا على وظائف أو عملوا لحسابهم الخاص. وتشير هذه الأرقام إلى تحسن واضح²⁸ في مجال الانتقال من التعليم إلى سوق العمل ذلك أن معدل البطالة لهؤلاء الخريجين جيداً إذا ما قورن بنسبة البطالة البالغة 62 في المئة. ويبين الجدول رقم 1 أدناه كيف أن هذا التقدم هو نتيجة تأثير المشروع بشكلٍ مثير للإعجاب على خريجي الجامعات (حيث أن البطالة أقل بنسبة 38 في المئة من معدلها العام) وفي قطاع غزة والضفة الغربية، أصبحت نتائج المشروع التي تخلف أثرها على سوق العمل أكثر قيمة.

²⁸ إن الأرقام الواردة في هذا الجدول مستقاة من مؤسسات التعليم العالي كما وردت في تقاريرهم النصف سنوية. تشير نسبة 62 في المئة لمعد البطالة فيما بين الخريجين في مقابل بيانات الجامعات كل على حدة التي جمعت في بداية المشروع (أي السنة الدراسية 2014-2015) للخريجين ممن استهدفت برامجهم التعليمية بموجب صندوق تطوير الجودة.

الجدول رقم 1: معدلات البطالة قبل وبعد التدخل

الدورة الأولى - الإحصائيات قبل وبعد التدخلات		
الإحصاءات بعد التدخل كما سُجّلت في حزيران 2016	قبل التدخل	
		النسبة الإجمالية للبطالة في صفوف خريجي الكليات
%26	%64	
		النسبة الإجمالية في صفوف خريجي الجامعات
%58	%61	
		إجمالي نسبة البطالة في صفوف الخريجين في غزة
%67	%78	
		إجمالي نسبة البطالة في صفوف الخريجين في الضفة الغربية
%42	%42	
%49	%62	الإجمالي

ملاحظة بلغ عدد الخريجين الذين شملهم المسح قبل القيام بالتدخل 1,001 خريج. في حين بلغ عددهم بعد القيام بالتدخل 248 وفقاً للبيانات المتوفرة في تموز 2015. في حين لم تشمل النسبة ما بعد التدخل 358 خريج ممن تخرجوا في حزيران 2016، حيث ستم متابعتهم خلال التسعة أشهر التي ستلي تخرجهم في نيسان 2017.

35. **ويظهر المشروع فاعلاً في إدماج النوع الاجتماعي وتعزيز توظيف الإناث،** حيث يكافئ الصندوق المقترحات التي تستهدف الإناث، بما أن ضمان المساواة بين الجنسين تعتبر واحدة من معايير أهلية تقديم منح صندوق تطوير الجودة. ويتم تتبع هذه المؤشرات ومتابعتها عن كثب عن طريق نظام التبليغ الإلزامي. وعموماً، فإن أي مشاركة للإناث وبأي نسبة مئوية في كل منحة من منح صندوق تطوير الجودة مقبولة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة مشاركة الإناث الحالية تبلغ حوالي 52 في المئة.

36. **وساهم المشروع بشكل واضح في تعزيز زيادة نوعية التعليم عبر مؤسسات التعليم العالي المشاركة ضمن مشروع البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلق قوة دفع لمواصلة طريق تحسين الجودة.** وقد ذكر أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي المشاركة بالإجماع أن المشروع قام بتغيير أساليب التدريس والتعليم في مؤسساتهم بشكل جوهري. وأضاف الخريجون أيضاً أن مشاريع صندوق تطوير الجودة قد حسنت بشكل ملحوظ البرامج التعليمية كل في مجاله من حيث المعدات، والبحوث، والموارد، والمنهجية التعليمية والأهم من ذلك توفير التدريبات المهنية. ومن ناحية أخرى، قامت الشركات أيضاً بتسليط الضوء على تأثير وفوائد التدريب. وتشمل الفوائد المباشرة التي تحظى بها الشركات من مشاركة الطلبة في التدريب، مشاركة من الطلاب في العمل الإنتاجي وإمكانية تقييم أداء الطلاب بهدف التوظيف مستقبلاً. وذكرت الشركات أيضاً أن طلبة المشاريع الفرعية لصندوق تطوير الجودة هم الآن أفضل استعداداً للعمل بسبب وجود مناهج دراسية أكثر ملاءمة لسوق العمل، والاهتمام الزائد الذي بذل على التعليم العملي وإدخال المهارات الحياتية ودورات الاستعداد للعمل. ولولا تدخل صندوق تطوير الجودة لما أحدث هذا التحسن لهذه المجالات بهذا المعدل السريع.

37. وعلى الرغم من أنّ خلق الوظائف في القطاع الخاص هو المشكلة الرئيسية التي يواجهها التوظيف في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنّ لها سبب آخر ألا وهو الفجوات في المهارات وعدم ملاءمتها للمتطلبات الناجمة عن نظام التعليم والتدريب الحالي. في المتوسط فإن ثلث الشباب العاطلين عن العمل هم خريجو جامعات، على الرغم من أن بعض الشركات تقول بأنها لا تجد من يملأ شواغرها. فحوالي 40 في المئة من أصحاب العمل في منطقة الشرق الأوسط يحملون عدم التوافق بين المهارات عائقاً رئيسياً لممارسة الأعمال التجارية والنمو (غاتي وآخرون، 2013). وعلى الرغم من تزايد اعتماد أي تنمية اقتصادية وإيجاد وظائف في بلدان الشرق الأوسط على خلق فرص عمل في القطاع الخاص فإن هذا لا ينكر ما لنظم التعليم من باع في إعداد الشباب لوظائف القطاع العام.

38. تجد نظم التعليم والتدريب في منطقة الشرق الأوسط صعوبة في تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة. وقد ظهرت هذه الأنظمة كجزء من العقد الاجتماعي لمرحلة ما بعد الاستقلال، والتي تضمنت التركيز على التوظيف في القطاع العام وعلى دور نظم التعليم والتدريب في إعداد الشباب للعمل في القطاع العام. في العقود الأخيرة، أصبحت وظائف القطاع العام مكلفة لتوليد مزيد من الوظائف لتوسعة دائرة المتقدمين، وذلك بسبب النمو السكاني المرتفع وزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة وارتفاع مؤهلات القوى العاملة. وعلاوة على ذلك، تم تقليص القطاع الخاص الرسمي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من رأسمالية المحسوبية ومناخ الأعمال التجارية المتهاوي (ديفان وكيفير وشيفوير (2014)؛ وريكرز وفرويند ونوسيفورا (2014)). والنتيجة أن هنالك عدد قليل من الوظائف "المرغوب فيها"، في الواقع وظائف قليلة جداً لتحفيز نظم التعليم والتدريب لتبني الإصلاحات التي من شأنها أن تنتج المهارات المتناسبة والقطاع الخاص²⁹.

39. وتأصلت حالات فشل السوق والتدخل الحكومي والتمويل في قطاع التعليم وتشمل عدة مبررات رئيسية، أكثرها ارتباطاً بالصفة الغربية وقطاع غزة والتي سيتم مراجعتها هنا. أول مبرر وأكثر مبررات القطاع العام شيوعاً لتمويل التعليم هو آثار العوامل الخارجية على التعليم. على وجه الخصوص، يرى العديد أنّ وجود قوة عاملة متعلمة أمر بالغ الأهمية لتبني تكنولوجيات جديدة للتطوير والتحسين، ليس على مستوى الأفراد فحسب بل على مستوى زملاء العمل أيضاً³⁰ (بوتيربا 1996، ص279-ص280).³⁰ توفير تعليم ذا جودة، على وجه التحديد، يعزز تحصيلاً علمياً أفضل، مما يزيد من قدرة العمال على التعامل مع التكنولوجيا وخفض نفقات التدريب للشركات ويؤدي إلى أرباح أعلى للعمال³¹. وبالإضافة إلى ذلك، قد أثبتت العديد من الدراسات التقارب الوثيق جداً بين المهارات المعرفية لسكان بلد ما ومعدل النمو الاقتصادي في ذلك البلد؛ على وجه الخصوص، فإن البلدان التي تؤدي اختبارات الرياضيات والعلوم الدولية بشكل أفضل لديها نمو أقوى في اقتصاداتها (هانوشيك 2010، ص19)

40. وفيما عدا عدم الاستقرار السياسي، والتي يمكن القول إنه العائق الرئيس لتحسين خدمات التعليم، فقد أعتمد النظام التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مدة طويلة على أساليب تربوية عفا عليها الزمن، والتي تتميز بالتعلم المتمحور حول المعلم مع التركيز على

²⁹ بريكسي وآخرون (2013)؛ الثقة، والصوت، والحوافز: التعلم من قصص نجاح محلية عن تقديم الخدمات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

³⁰ جيمس بوتيربا (1996) "التدخل الحكومي في الأسواق للتعليم والرعاية الصحية: كيف ولماذا؟" <http://www.nber.org/chapters/c6566>.

³¹ جوليرمو لباركا، 1998، "التعليم في المهارات الأساسية والتدريب من أجل عمل منتج" *المجلة الدولية للتعليم*. المجلد 44، رقم 6/5، ص413 - ص439 <http://www.jstor.org/pss/3444847>. ووجد لباركا أن "هناك علاقة مباشرة بين كمية ونوعية التعليم الأساسي ومدى وكثافة التدريب المطلوبين لدخول الأنشطة الإنتاجية

وتحقيق مستوى من الأداء يساوي أو يقترب من المتوسط."

التفكير ومبادئ الحساب (بريكسي وآخرون، 2015) ونتيجة لذلك، لا يشترك الطلبة في العملية التعليمية بشكل كامل، ويتراجع أداءهم الدراسي كما ويفتقرون إلى التفكير النقدي الأساسي ومهارات حل المشاكل اللازمة للبقاء في الاقتصاد العالمي ذي القدرة التنافسية العالية في يومنا هذا. ويرى "بريكسي وآخرون (2015)" أن تكاليف خروج الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا النظام تبدو "عالية جداً" بسبب "غياب مهارات الإنتاجية العالية مثل الابتكار وروح المبادرة التي يحتاجها اقتصاد مثل هذا ترتفع فيه معدلات البطالة بين الشباب بنسب عالية، وبسبب وجود قطاع عام مشبع ومتخم وكثافة سكانية عالية النمو بنسبة تبلغ 2.3 في المئة" (69).

41. ويتسق التدخل المقترح مع الاستراتيجيات الوطنية الفلسطينية وخطة التنمية لخلق فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت البطالة وما زالت بلا شك المحرك الرئيس للفقير، كما التهميش الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، ترى الحكومة الفلسطينية أنّ توليد فرص العمل المستدام من قبل القطاع الخاص الوسيلة الرئيسة لمكافحة الفقر وعدم المساواة على المستوى الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار في الميزانية على مستوى الاقتصاد الكلي. ويعكس وضع واقع التوظيف تماماً مدى ضعف الاقتصاد الفلسطيني والتفاوت المتزايد في أنماط التوظيف بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن واقع التوظيف يتأثر بشكل كبير بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن هنالك في نفس الوقت مجموعة من التدابير الداخلية، التي ارتأتها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص، والتي يمكن اتخاذها لتحسين إمكانات القوى العاملة الفلسطينية وإعداد الأجيال القادمة لتحديات الاقتصاد المعولم.

42. وتحدد كل من خطة التنمية الوطنية 2014-2016، والاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتوظيف 2011-2013 إطاراً لهذه التدابير المحلية. ويحدد الإطار العام لخطة التنمية الوطنية العمل باعتباره واحداً من الأولويات الوطنية ويدعو إلى خلق 600,000 فرصة عمل جديدة خلال العقد المقبل. ويعتبر تشغيل الشباب وتنمية روح المبادرة إحدى أولويات أهداف التنمية الاستراتيجية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وذكر تحسين نوعية التعليم، والتعليم المهني على وجه التحديد، كأولوية على مستوى السياسات للسنوات 2014-2016. وعلاوة على ذلك، تهدف السلطة الوطنية الفلسطينية لتحسين مواعيد التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل. وبالمثل، فإن الاستراتيجية الوطنية للتوظيف³²، تعتبر العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي ووجود فرص عمل عاملاً رئيسياً. فإن الهدف الأساسي هو خلق بيئة مواتية للتوظيف من خلال السياسات والتطوير المؤسسي والبنية التحتية والتدابير المباشرة الأخرى، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.

43. وعلاوة على ذلك، تجسد بلورة تصور أفضل للقيود المفروضة على المشاركة الاقتصادية للمرأة دعامة أساسية للاستراتيجية الوطنية الفلسطينية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (2011-2013) والتي دعت إلى تعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وتضمنت استراتيجية البنك الدولي الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي هدفاً استراتيجياً لتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل. ومما لا شك فيه، أن الوجود القوي للنساء في أماكن العمل يسهم بشكل مباشر في تعزيز استقلالية الاقتصاد الوطني، ويساعد على محاربة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ج. القيمة المضافة للبنك الدولي

44. وللبنك الدولي تاريخ طويل في العمل مع قطاع التعليم في مختلف أرجاء العالم وفي الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة، كما وتعتبره السلطة الفلسطينية شريكاً يُعول عليه في معالجة الوضع الراهن. وللبنك أيضاً تاريخ حافل وطويل في دعم السلطة الفلسطينية ووزارة التربية

³² وزارة العمل، أيلول 2015. البرنامج الاستراتيجي المتكامل للتوظيف في فلسطين "الوثيقة التوجيهية".

والتعليم العالي من خلال تقديم المساعدة التقنية ودعم أعمال القطاع الاقتصادي والمنتجات المعرفية، بالإضافة لمشاركته التجربة والخبرة العالميتين في مجال التعليم.

45. وقد اعتمد البنك عددا من المبادرات والاستراتيجيات على الصعيدين العالمي والإقليمي لتحسين مخرجات التعليم والتوظيف. فمنها على سبيل المثال، برامج تركّز على الحد من عدم تطابق المهارات وتهدف إلى أ. مواعاة المناهج الدراسية (مناهج التعليم العالي على وجه الخصوص) مع الطلب على التوظيف من خلال إعادة صياغة الحوكمة (من خلال مشاركة أكبر من القطاع الخاص) والتمويل؛ ب. خلق حوافز للتوجه لدراسة المجالات ذات العوائد المرتفعة على سوق العمل (العلوم، والتجارة)؛ ج. والتدريب التقني حسب الطلب من خلال خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص. وبشكل عام، يركز القطاع التعليمي التابع لرؤية البنك الدولي على دعم البلدان لتعزيز جودة وملاءمة نظام تعليمهم بطريقة منصفة ومستدامة. أضف إلى ذلك، أنّ للبنك الدولي تاريخ حافل في مجال الممارسات العالمية المتعددة تتراوح بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة والنمو العادل والتمويل والمؤسسات وكذلك في عدد من مجالات توفير الحلول الشاملة والتي تشمل خلق وظائف ومعالجة قضايا النوع الاجتماعي. هذا التنوع والثراء المتين من خلال المشاركة في الممارسات العالمية تمكّن الفريق من تصميم المشاريع متعددة التخصصات ومعالجة أي تحديات تواجه التنمية من وجهات نظر مختلفة، وبالتالي ضمان الكفاءة الداخلية والتكامل بين القطاعات من أجل التوصل إلى رؤية وهدف مشتركين.

46. وعلاوة على ذلك، يعدّ تحقيق فهم أفضل للقيود المفروضة على مشاركة المرأة اقتصادياً ركيزة أساسية لاستراتيجية مجموع البنك الدولي الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي، إضافة إلى استراتيجية مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط. وتهدف استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتقليل الفقر للبناء على الإنجازات السابقة وتقديم حلول ذكية ومجربة لتحقيق المساواة على مستوى النوع الاجتماعي في السياسة والعمليات. وبعدّ وصول المرأة إلى فرص اقتصادية وتحديداً خلق فرص عمل وتملكها للأصول محكراً أساسياً للنمو والحد من الفقر وعاملاً رئيساً للتغيير الذي تنشده وتعالجه الاستراتيجية.

47. ويزخر البنك بخبرة فريدة من نوعها في تنسيق جهود الجهات المانحة والوزارات الأخرى لتحقيق خطة وزارة التربية والتعليم العالي لنظام تعليمي أقوى يقوم على معايير الجودة التي تعتبر أيضاً استجابة لاحتياجات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك خبرة تقنية زخمة وتصميم وإدارة للمشروع عبر نهج قائم على الأدلة للرفع من قيمة المناخ النظرية والبحث والمعرفة الضمنية وجمع البيانات على نحو فعّال فضلاً عن تحليل الحالات. مما من شأنه المساعدة في تعزيز فاعلية قدرة البنك الدولي التنظيمية وخبرته لتنظيم الأطراف المعنية الرئيسية في القطاع بما يسهم في توطيد التوافق في الآراء وتحقيق نتائج مستدامة.

الملحق الرابع: منح صندوق تطوير الجودة حسب القطاع

القطاع	عنوان المشروع	الدورة	مؤسسة التعليم العالي	
تصميم الأزياء	قسم تصميم الأزياء وصناعة الملابس	1	كلية فلسطين التقنية - دير البلح	1.
إدارة الأعمال	مواصلة المهارات المعرفية لطلبة كلية التجارة "إدارة الأعمال" لمتطلبات سوق العمل	1	الجامعة الإسلامية - غزة	2.
	تعزيز جودة برنامج نظم المعلومات المحاسبية	1	جامعة فلسطين التقنية - خضوري	3.
تكنولوجيا المعلومات	الارتباط مع القطاع الخاص: إصلاح المناهج الدراسية لكلية تكنولوجيا المعلومات	1	جامعة النجاح الوطنية	4.
	مشروع "بال آبس" لبناء قدرات طلبة تكنولوجيا المعلومات في مجال برمجة وتطوير تطبيقات الهواتف الذكية.	1	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية - الدورة الأولى	5.
	مشروع تعزيز السياحة في القدس	2	جامعة القدس	6.
هندسة تكنولوجيا البيئة والنقل	تعزيز وتحسين قابلية توظيف خريجي الهندسة باستخدام نموذج الشراكة المبتكر ثلاثي الأطراف المربح لكافة الأطراف.	2	جامعة بوليتكنك فلسطين - الدورة الثانية	7.
	برنامج دبلوم تطوير خطة تخصص الأوتوميكاترونكس	2	كلية هشام حجاوي التكنولوجية	8.
الصحة	برنامج دبلوم دمج الرعاية الفائقة لكبار السن والرعاية التطبيقية ضمن مناهج بكالوريوس التمريض	1	كلية ابن سينا للعلوم الصحية	9.
	زيادة توظيف الطلاب والمهارات الريادية من خلال نموذج التعلم المعدل المبني على حل المشكلات المبني على متطلبات الحياة الحقيقية	1	جامعة بوليتكنك فلسطين - الدورة الأولى	10.
	الانتقال إلى سوق العمل: تطوير برنامج العلاج الطبيعي في كلية فلسطين الأهلية الجامعية	1	كلية فلسطين الأهلية الجامعية	11.
الصناعات الغذائية والزراعة	تطوير المناهج الدراسية وتعزيز القدرات المؤسسية لكلية الزراعة والبيئة	2	جامعة الأزهر - غزة	12.
	مشروع بال فارم لبناء قدرات طلاب اختصاص الزراعة	2	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية - الدورة الثانية	13.
	تحسين مهارات الطلاب بهدف تعزيز العمل: تعاون بين مراكز جامعة النجاح الوطنية للتدريب والإبداع واتحاد الصناعات الغذائية	1	جامعة النجاح الوطنية	14.
	تطوير وتحسين الدورات العملية الزراعية	2	جامعة الخليل	15.
السياحة	التوظيف من خلال التعلم القائم على الكفاءة في قطاع السياحة والفنادق في فلسطين	2	جامعة بيت لحم	16.
	إقامة روابط مع القطاع السياحي الخاص: إصلاح المناهج الدراسية لقسم السياحة والآثار	2	جامعة النجاح الوطنية - الدورة الثانية	17.

القطاع	عنوان المشروع	الدورة	مؤسسة التعليم العالي	
	تطوير برنامج علم الآثار الأكاديمي الفلسطيني الذي تقدمه جامعة بيرزيت لمصلحة السياحة الريفية في فلسطين	2	جامعة بيرزيت	18
الإعلام	مختبر العروض البيانية المتحركة والوسائط المتعددة	1	كلية وجدي نهاد أبو غربية الجامعية التكنولوجية	19
	صورة لفلسطين	1	كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة	20

الملحق الخامس: خارطة

IBRD 33512R1



